حوكمة الشركة

١- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق («الشركة» أو «البنك») والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة «بالمجموعة») حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك قانون حوكمة الشركات («النظام») والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») حول إمتثال المجموعة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المدرج في الأقسام ذات الصلة في الفصل ١٧،٥ من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٢.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للمجموعة بما في ذلك إفصاح المجموعة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام بما يتماشى مع متطلبات المادة ٤ المدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاحات وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس إدارة المجموعة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية التأكد من أن تصميم وتنفيذ وصيانة إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال خالية من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش - فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من المجموعة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية ؛

ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للمجموعة باستخدام معايير مناسبة ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق ؛ و

ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قواعد السلوك («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») في الفصل ١٧،٥ من التقرير حوكمة الشركة السنوي.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا اي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ إرتباط تأكيد محدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال المجموعة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بما فيها النظام («المتطلبات»)، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا أيضاً بفحص الوثائق الداعمة التي جمعتها الإدارة، وعلى أساس اختباري لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بالأدلة المناسبة والكافية للتعبير عن استنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب في السلطة أو الأمانة. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد بيان مجلس الإدارة غير ممتثل للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود المفروضة على إستخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للمجموعة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لذلك قد نذكر للمجموعة تلك الأمور التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير المجموعة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال المجموعة للنظام، فإن المجموعة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـــر

في الدوحة - قطر
١٢ فبراير ٢٠٢٣

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٢- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ق.ع («البنك») هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») يعمل ويدير أنشطته من خلال البنك والشركات التابعة له والشركات الزميلة («المكونات») (ويُشار إليها معاً باسم «المجموعة») في دولة قطر وخارجها.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»).

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»).
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف أهداف الرقابة
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- بيان عن وجود أي قصور رقابي جوهري لم يتم إصلاحه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليتنا

تتثمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض «تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية» الوارد في القسم (١١،٥) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»)، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدّلة) «إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛ حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرّفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء جوهرية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبالغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، إيرادات، موجودات التمويل، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الإستثمارات، عمليات الخزينة، ودائع العملاء بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار، ودفتر الأستاذ وإعداد البيانات المالية بما في ذلك عملية التوحيد وأنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١- تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

٢- تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتسجيل المعاملات بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و

٣- تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (١١،٥) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»)، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

عن ديلويت آند توش
فـــرع قـطـــر

في الدوحة - قطر
١٢ فبراير ٢٠٢٣

وليـد سليـم
شـــريـــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٣- تقرير الحوكمة السنوي للعام ٢٠٢٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة حول الحوكمة

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أرفع لكم التقرير السنوي للحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

شهد العام ٢٠٢٢ تطورات إيجابية على مستوى الحوكمة في مصرف الريان، حيث قام مجلس الإدارة باتخاذ عدد من القرارات بهدف تعزيز حوكمة البنك. بعد اليوم القانوني الأول للاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع في ١ ديسمبر ٢٠٢١ قمنا بإعادة هيكلة لجان المجلس لتحسين مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية في تشكيلات اللجان وتفعيل عمل المجلس. كما قمنا خلال العام ٢٠٢٢ بوضع برنامج وإطار إسلامي للتمويل المستدام من ضمن مبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك ما يؤكد سعينا للمساهمة بدور رئيسي في الاستدامة في قطر والتزامنا بدعم الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، حيث يعزز التزام مصرف الريان في الجهود التي تبذلها الدولة لبناء أنظمة متقدمة في مجالي الصحة والتعليم، وإعداد قوة عمل تتميز بأعلى مستويات التحفيز والإمكانات، بهدف المشاركة في تحسين العناية والوقاية الاجتماعية، وفي تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل هذه الشركات والمشاريع الأخرى ذات الصلة مثل المباني الخضراء والطاقة المتجددة. وتنسجم استراتيجية الاستدامة في مصرف الريان مع استراتيجية قطر الوطنية الخاصة بالبيئة والتغير المناخي، والتي تضع إطار عمل لحماية البيئة القطرية.

وعبر هذا البرنامج عززنا خيارات الاستثمار المستدامة في قطر من خلال إطلاق أول وديعة خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة، والتي توفر حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، قمنا بمراجعة شاملة لنظام الحوكمة في البنك على ضوء المتغيرات في التعليمات الرقابية للحوكمة واتخذنا عدداً من القرارات لتوفيق الأوضاع مع تلك المتغيرات وعلى وجه التحديد تعميم مصرف قطر المركزي الجديد رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ بشان حوكمة البنوك حيث عقدنا جمعية عامة غير عادية بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ للموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع التعليمات الجديدة.

أعدّ مجلس الإدارة هذا التقرير إمتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ المعدل بالتعميم رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣، وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على مصرف الريان ش.م.ع.ق. (المشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك» و/أو «المصرف» و/أو «الشركة») بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى المعايير والممارسات الدولية والإقليمية في مجال الحوكمة (يشار إليها مجتمعة بعبارة «قوانين الحوكمة»).

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها البنك في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة بموجبها ويخلص بتقرير مجلس الإدارة عن تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة وكذلك تقرير المجلس حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحوكمة في مصرف الريان والرقابة على الكيانات والشركات التابعة له ويتفانى المجلس بالحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي في تطبيق مبادئ الحوكمة بغية أداء مسؤولياته الكاملة أمام مساهمي البنك وخدمتهم بنزاهة وصدق واستقامة.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٤- إجـراءات التطبيـق

٤-١ في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن المصرف يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في المصرف محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى مستوى المجموعة، فإن المصرف ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في المصرف ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة في البنك وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٢ في ما يخص مجلس الإدارة

٤-٢-١ الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٢٠) منه شروط الحد الأدنى الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ وتحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فضلاً عن ذلك، يطلب البنك من جميع الأعضاء إجراء إفصاحات معينة وتوقيع تعهد كتابي بموافاة البنك بأي تغييرات على تلك الإفصاحات فور حدوثها. تم تصميم تلك الإفصاحات على شكل استبيانات تضمن إفصاح العضو عن كل البيانات التي يحتاج لها البنك لتقييم مدى التزام العضو بالشروط الواجب توافرها فيه وفقاً للقوانين وتقديم الإثباتات عند الحاجة. يطلب البنك من أعضاء مجلس الإدارة تحديث إفصاحاتهم مرة على الأقل سنوياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجّل مخالفة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة للشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٤-٢-٢ تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد ١٩ و٢٩ منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تألف مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً غالبيتهم غير تنفيذيين (٧ من أصل ١١) من بينهم أربعة مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-٣ حظر المناصب

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يجمع أي عضو في مجلس إدارة المصرف بين أي مناصب محظور عليه الجمع بينها وفقاً للقانون وقد قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك عن السنة المالية ٢٠٢٢ وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (١١) و (١٢) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشّح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة المصرف وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

٤-٢-٤ الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فيما يلي القضايا الرئيسية التي استعرضها المجلس ولجانه وأصدر قراراته بشأنها في العام ٢٠٢٢ والتي تعطي لمحة إضافية عن أبرز المسائل التي ترفع للمجلس أو اللجان للموافقة عليها:

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية ٢٠٢٢
- تحديد نسب توزيع الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على الموازنة العامة للمجموعة للعام ٢٠٢٣
- ترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣ والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام ٢٠٢٢
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة ٢٠٢٢
- إجراء بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا والنظر في سياسات مختلفة للمكافآت والموارد البشرية والموافقة عليها
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف واعتماده
- الموافقة على خطة التعاقب الوظيفي.
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعية
- اعتماد لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة والملفات الائتمانية وتحديث بعض السياسات القائمة بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة
- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع قانون الشركات وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والتوصية للجمعية العامة غير العادية باعتمادها
- متابعة الشركات التابعة والزميلة والإشراف عليها
- الموافقة على برنامج التمويل المستدام والإطار العام لمبادرات الاستدامة البيئية والأنشطة الاجتماعية والحوكمة والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة تقارير استمرارية الأعمال وتقارير المخاطر وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية عن الدعاوى القضائية للبنك وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة التقارير الدورية للجان المجلس والمصادقة على قراراتها
- الموافقة على فتح باب الترشيحات لانتخابات مجلس الإدارة والإشراف على عملية الترشيحات
- متابعة الأهداف الموضوعة للكيان المدمج والتحقق من إنجاز أهداف الاندماج

٤-٢-٥ أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته. وفيما يلي أبرز السياسات المعتمدة بمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

١- سياسة الإئتمان
٢- سياسة قابلية المخاطر
٣- سياسة إدارة مخاطر السمعة
٤- سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٥- سياسة الإسناد الخارجي
٦- سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٧- سياسة إدارة مخاطر السيولة
٨- سياسة إدارة مخاطر السوق
٩- سياسة التعافي من الكوارث
١٠- سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
١١- سياسة وإطار الأمن السيبراني
١٢- سياسة حماية أمن المعلومات
١٣- سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٤- سياسة إطار عمل السويفت
١٥- سياسة تقنية المعلومات
١٦- إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
١٧- معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
١٨- معايير تطوير التطبيقات
١٩- منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٠- سياسة قواعد السلوك المهني
٢١- سياسة الموارد البشرية ومنهجية وسياسة مكافآت الإدارة والموظفين والتدريب والتطوير
٢٢- برامج تعريفية سواء للموظفين أو لأعضاء مجلس الإدارة
٢٣- سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٤- سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
٢٥- ميثاق التدقيق الداخلي
٢٦- سياسة الإستثمار
٢٧- ميثاق عمل هيئة الرقابة الشرعية و سياسة الشريعة
٢٨- ميثاق الحوكمة للمجموعة وحوكمة الشركات التابعة والزميلة
٢٩- استراتيجية وسياسة الأعمال للمجموعة
٣٠- سياسة إدارة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد
٣١- سياسة عمليات الفروع

٣٢- إطار التمويل المستدام ومبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

٣٣- سياسات مالية ومحاسبية مختلفة

٣٤- سياسة توزيع الأرباح

٣٥- سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات

٣٦- سياسة علاقات المستثمرين

٣٧- سياسة وإجراءات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

٣٨- سياسة وإطار عمل الشؤون القانونية

٤٠- سياسة تفويض الصلاحيات والسلطات

٤١- سياسة الموافقة على منح التمويلات

٤٢- لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

٤٣- الهيكل التنظيمي للمجموعة

٤٤- منهجية قياس الأداء العام للبنك وبطاقة قياس الأداء المتوازن

٤٥- سياسة مكافآت مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

٤٦- سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين

٤٧- سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين

٤٨- سياسة المجموعة لمعالجة شكاوى العملاء

٤٩- ميثاق مجلس الإدارة

٥٠- ميثاق عمل أمين سرّ مجلس الإدارة

٥١- مواثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

٥٢- مواثيق اللجان المنبثقة عن الإدارة العليا

٥٣- سياسة إدارة مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك

٥٤- سياسة الاتصالات المؤسسية

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

١- سياسة الإلتزام للمجموعة

٢- سياسة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة

٣- إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية

٤- حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية

٥- إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها

٦- منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك

٧- منهجية تصنيف مخاطر العملاء

٨- نموذج تقييم مخاطر العملاء

٩- مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية

١٠- تصنيف مخاطر قطاع العمل

١١- تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)

١٢- تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك

١٣- التقييم التنازلي لمخاطر البنك

١٤- التقييم التصاعدي لمخاطر البنك

١٥- سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية

١٦- سياسة قبول العملاء

١٧- سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر

١٨- سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر

١٩- سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري

٢٠- سياسة التعامل مع البنوك المراسلة

٢١- سياسة مكافحة الرشوة والفساد

٢٢- سياسة الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات

٢٣- سياسة إدارة مخاطر الاحتيال

٢٤- سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها

٢٥- سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة

٢٦- السياسة العامة لحماية البيانات البنكية

٢٧- سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية

٢٨- سياسة الإلتزام بالإفصاح الضريبي FATCA

٢٩- سياسة إدارة تعارض المصالح وتعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك

٣٠- إرشادات النهج القائم على المخاطر

٣١- إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة

٣٢- إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي

٣٣- الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر

٣٤- إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات

٣٥- إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب

٣٦- الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة

٣٧- إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات

٣٨- إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

٣٩- إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري

٤٠- إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة

٤١- إرشادات مراقبة عمليات العملاء

٤٢- إرشادات مراقبة عمليات الموظفين

٤٣- إرشادات التحقق من الاخبار السلبية

٤٤- إرشادات مكافحة الرشوة والفساد

٤٥- إرشادات العقوبات ورفض الحسابات

٤٦- إرشادات حفظ الوثائق والسجلات

٤٧- جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية

٤٨- إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية

٤٩- متطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ (CRS)

وضع مجلس الإدارة آلية محددة لتطوير واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات في البنك تقضي بمراجعتها وتوقيعها من قبل جميع المعنيين بالإضافة إلى جميع أجهزة الرقابة الداخلية بما فيها إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية وذلك قبل عرضها على المجلس لضمان توافقها مع القوانين والأنظمة والممارسات التشغيلية الصحيحة قبل اعتمادها رسمياً من قبل المجلس. ويقوم المجلس بمراجعات دورية لتلك السياسات واللوائح بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بتلك السياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجل مخالفات جوهرية للسياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة. ويقوم المصرف بشكل مستمر بتطوير سياساته وإجراءاته لتوثيق والتأكد من الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

٤-٢-٦ مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

إن مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء محددة في النظام الأساسي للمصرف خصوصاً في المادة (٥٩) منه وفي ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من المجلس. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والمحاسبة. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التقيّد بالقوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ولهذه الغاية وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٢ بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من كبار الشخصيات المرموقة في قطر والمنطقة ويتمتعون بخبرات طويلة وكفاءات عالية في جميع أوجه عمل البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم «إفصاحات الحوكمة» ادناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور».

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس الإدارة بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي من عضو مجلس الإدارة بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم تطبيق جميع ما ورد أعلاه على أكمل وجه.

٤-٢-٧ الإدارة العليا وفصل السلطات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين بالبنك كما يوافق على الهيكل التنظيمي للمجموعة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك ويرفع تقاريره مباشرة إلى

مجلس الإدارة. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. لمزيد من التفاصيل حول الإدارة العليا، يرجى مراجعة القسم ٥-٦ من هذا التقرير بعنوان «الإدارة العليا واللجان الإدارية».

فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس إدارة المصرف عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام المجلس بناء على اقتراح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا واعتماد بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي. للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في البنك يرجى مراجعة القسم ٥-٧ من هذا التقرير بعنوان «الهيكل التنظيمي للمجموعة».

٤-٢-٨ حوكمة الشركات التابعة

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على الشركات التابعة ولهذه الغاية وضع المجلس إطاراً عاماً ضمن ميثاق الحوكمة للمجموعة لحوكمة الشركات التابعة يستند إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة على الشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها وكذلك متطلبات القوانين والأنظمة القطرية ذات الصلة. يقضي الإطار العام لحوكمة الشركات التابعة بأن يتمثل المصرف في مجلس إدارة الشركة التابعة ويقوم مجلس إدارة الشركة التابعة بتعيين مدير عام للشركة التابعة يتبع بشكل مباشر له وبشكل غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقوم المصرف بإصدار تقارير مجمعة دورية بشأن الأنشطة والأعمال والأداء المالي للبنك لضمان الإشراف المجمّع وفاعلية الضوابط الداخلية والإدارة الشاملة للمخاطر. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسات وإستراتيجيات وميزانيات واضحة ومحددة لكل فرع وكل شركة تابعة، بما يتوافق مع الأهداف المقررة لكل منها وبما يتفق كذلك مع الطبيعة الاقتصادية وبيئة السوق والسياق القانوني الذي تعمل تحت إطاره. يتم اعتبار الشركات التابعة على الدوام شركات لها كيانها القانوني واستقلاليتها عن البنك آخذين بعين الاعتبار كافة حقوق المساهمين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، امتلك المصرف عدداً من الشركات التابعة والزملية وكيانات ذات أغراض خاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على القسم «٩» من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

٤-٢-٩ الإحلال/التعاقب الوظيفي

وضع مصرف الريان خطة عامة للإحلال والتعاقب الوظيفي لضمان استمرارية الأعمال في كافة الأوقات والظروف وتتم مراجعتها على الأقل سنوياً. تقوم هذه الخطة بشكل أساسي على تحليل وفهم التطورات واحتياجات المصرف على مستوى الموارد البشرية ومن ثم تحديد الأشخاص المحتملين للإحلال والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم تمهيداً لترقيتهم وجعلهم مستعدين لاستلام المنصب المنشود. تقسم الخطة إلى قسمين: مناصب ذات أهمية عالية ومناصب ذات أهمية متوسطة. المناصب ذات الأهمية العالية تضم المدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة، بحسب الأحوال، أما المناصب ذات الأهمية المتوسطة فهي تغطي بشكل أساسي إدارات الأعمال والعمليات. تم تحديد الموظف الأصيل لكل منصب أو وظيفة ضمن المناصب ذات الأهمية العالية أو المتوسطة إلى جانب شخص أو اثنين تحته على الأقل ممن تم ترشيحهم واعتمادهم للإحلال على ذلك المنصب. تحرص إدارة الموارد البشرية على تطوير وتأهيل الأشخاص المرشحين للإحلال على منصب معيّن سواء من خلال دورات تدريبية أو من خلال إجراءات أخرى حتى يكونوا على أتم الاستعداد لاستلام المنصب في حال مغادرة الأصيل لأي سبب من الأسباب. كما تتضمن الخطة برنامجاً لتطوير وتأهيل الكوادر القطرية لاستلام المناصب القيادية وخطة للتوظيف الطارئ في بعض الحالات الاستثنائية في حال حصل شاغر مفاجئ ولم يكن المرشح للإحلال جاهزاً لاستلام المنصب.

٤-٢-١٠ رئيس المجلس

وفقاً للمادة (٢٤) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة في مصرف الريان. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام سعادة رئيس مجلس الإدارة بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة حيث أشرف على عمل مجلس الإدارة إشرافاً كاملاً واتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء الأعضاء على تواصل ومشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر وقد حرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما حرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة وجدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (٢٤) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يكون للرئيس أي منصب تنفيذي في البنك أو أن يشارك في أي لجنة منبثقة عن المجلس.

وبالفعل، فإن سعادة رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس ولا يتولى أي منصب تنفيذي بالبنك. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع جميع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول سعادة رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-١١ اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٤» بعنوان «لجان المجلس».

٤-٢-١٢ آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المواد من (٣١) إلى (٣٦) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تسجل مخالفات في آليات عمل المجلس حيث كانت جميعها ملتزمة بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل.
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن تاريخ اجتماع المجلس وأبرز بنود جدول الأعمال إلى بورصة قطر ضمن المهل المحددة في قواعد التعامل لدى بورصة قطر
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للمصرف وفي الصحف المحلية

٤-٢-١٣ أمين السرّ

تحدد المادة (٢٦) من النظام الأساسي للبنك متطلبات تعيين أمير السرّ بحيث يعيّن المجلس أميناً للسر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع اعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدها. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السرّ إلا بقرار من مجلس الإدارة.

عيّن مجلس إدارة مصرف الريان بموجب القرار رقم ٢٠٢١/٦/٤ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المجلس. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في المصرف الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام أمين السرّ بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٢-١٤ تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور اخرى،

الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره. وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جوهرية بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أنجز البنك، من كافة النواحي الجوهرية، مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام ٢٠٢٢.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور» وتحت الفقرة «٣-٥» بعنوان «المكافآت والحوافز».

٤-٢-١٥ التقييم السنوي للأعضاء المستقلين

بالإضافة للتقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي للأعضاء المستقلين ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بهذا الصدد وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك. تم وضع آلية لتقييم الأعضاء المستقلين وفقاً للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتطلب منهم إجراء إفصاحات معيّنة لمعرفة ما إذا حدث أي أمر خلال العام قد يؤثر على استقلاليتهم. أظهر التقييم، بناء على الإفصاحات التي قام بها الأعضاء المستقلون، عدم وجود أي عناصر وعدم حدوث أي أمر يؤثر على وضعهم كأعضاء مستقلين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٢-١٦ التدريب والتطوير والتوعية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة تنظيم برامج تدريب لمجلس الإدارة وعقد ورشات عمل لهذا الغرض عند الحاجة وتم خلال ولاية المجلس الحالي (٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢) عقد ورش عمل حول الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم إعدادها وتنظيمها من قبل إحدى الجهات الاستشارية المستقلة.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد «دليل أعضاء مجلس الإدارة» وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، فقد أنشأ المصرف وحدة خاصة لإدارة المواهب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد وتنفيذ خطط ومشاريع التدريب والتطوير بما يتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك بعد اعتماد الخطة من قبل مجلس الإدارة. كما وضع البنك برنامجاً تعريفياً لجميع الموظفين الجدد. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ نفّذت إدارة المواهب ما يقارب ٩٨٠٠ ساعة تدريبية. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يرجى مراجعة الجزء الخاص بإدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣ في ما يخص أعمال الرقابة

٤-٣-١ الرقابة الداخلية

تم وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرات من ٥-٩ إلى ٥-١٢ من قسم «إفصاحات الحوكمة» أدناه وكذلك القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٢ إدارة المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر ضمن مصرف الريان من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

- المستوى الأول: مجلس الإدارة
- المستوى الثاني: لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية.
- المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال، إدارة شؤون التأمين بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.
- المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن المجلس (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٣ استمرارية العمل في حالات الكوارث والأزمات

وضع مصرف الريان سياسة محكمة لإدارة استمرارية الأعمال في حالات الكوارث والأزمات تضمن استعادة أنشطته أو استمرار عملياته، بما يشمل الخدمات المقدمة إلى العملاء، عند عرقلتها بسبب أحداث عكسية مثل الكوارث الطبيعية وأعطال الأجهزة والنظم التكنولوجية والأخطاء البشرية أو الإرهاب أو حصول أزمات كبرى. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٤ متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة والمدير العام لكل شركة تابعة. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٥ التدقيق الداخلي

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في مصرف الريان هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البنك وإدارة المخاطر والحوكمة. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٦ الرقابة الشرعية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٤١) منه على تعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولى مهمة الاطلاع على الأنشطة التي يمارسها المصرف وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. في ١٨ مارس ٢٠٢٠ عيّنت الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من ٣ أعضاء للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢. داخلياً، أنشأ مصرف الريان ادارة التدقيق الشرعي التي تتبع لهيئة الرقابة الشرعية لتكون حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية. يرجى الاطلاع على القسم «١٠» والقسم «٦-٦» على التوالي من التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٧ الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في الفصل السابع منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. علاوة على ذلك، وضع المصرف سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي لتحديد أسس التعيين ومسؤوليات المدقق وكلّف بموجبها لجنة التدقيق بفحص عروض مراقبي الحسابات والتعاطي مع أي مسألة تتعلق بالتدقيق الخارجي.

في ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بإعادة تعيين السادة ديلويت أند توش -فرع قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للسنة الخامسة والأخيرة وذلك للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وحددت أتعابهم بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ ريال قطري مقابل تدقيق البيانات المالية ورفع تقارير رقابية أخرى كما فوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالموافقة على أية مبالغ

إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. ويقوم المدققون المستقلون بمراجعة وتدقيق البيانات المالية مرحلياً وسنوياً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. في العام ٢٠٢٢ لم يكن هناك مبالغ إضافية تم دفعها للمدقق الخارجي تزيد عن المبلغ المعتمد من الجمعية العامة.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

٤-٤ في ما يخص الإفصاح والشفافية

٤-٤-١ الإفصاح

يفصح مصرف الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها والمناصب التي يشغلونها إلى جانب عملهم في المصرف وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية تم إعدادها وفقاً لقوانين الحوكمة والإفصاح المنطبقة وهي تضمن الإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم المصرف بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المصرف على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص المصرف على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. السياسة متوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم ٥ المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه والموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٤-٢ تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجمعية العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (٢٥) والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للمصرف.

تحظر المادة (٢٥) من النظام الأساسي للمصرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشترك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة المصرف أو منافسة له أو استغلال أنشطة المصرف لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية لهم؛ كما تحظر أن يكون لهم، أو لأحد أقاربهم من الدرجة الاولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يجريها المصرف أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لهم وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

علاوة على ذلك، ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة بمصرف الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أقر مجلس الإدارة سياسة إدارة تضارب المصالح التي تضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة أو عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. كما وقع كل عضو من مجلس الإدارة تعهداً كتابياً بتزويد البنك بالإفصاحات الدورية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاحات السنوية للسنة المالية ٢٠٢٢.

هذا وتضع سياسة إدارة تضارب المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص المصرف. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بمجموعة المصرف ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. تسلم نسخة من هذه السياسة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الجدد وكل من يبدأ تعاملاً جديداً مع البنك من مستشارين وموردين. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق/الإيداع المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بها. ويقوم المصرف بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل ١٥ يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذين لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة الإيضاح رقم (٣٨) من البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

٤-٥ في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

إن النظام الأساسي للمصرف يرعى حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب السادس من النظام الأساسي وكذلك المواد (١٢) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٦٧) و(٦٨) و(٧٢) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وخصوصاً ما ورد تحت الفصل السادس من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتطبق في كافة الأوقات.

فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها المصرف لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

٤-٥-١ التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يولي مصرف الريان أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين. ويقوم البنك عقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحللين الماليين يضمّ أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين. يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على الأرقام ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤+ أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+ أو عبرالبريد الإلكتروني IR@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عقد مصرف الريان ٤ مؤتمرات هاتفية مع المستثمرين والمحللين عقب الإفصاح عن بياناته المالية في كل ربع من السنة.

٤-٥-٢ حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات

تضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك حق المساهم في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف. ولهذه الغاية أنشأ مصرف الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية والمعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «الإفصاح» تحت البند «٤-٤-١» أعلاه.

٤-٥-٣ الجمعية العامة والمعاملة المنصفة للمساهمين

يضمن النظام الأساسي للبنك حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها. وللمساهم الذي يحضر الجمعية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ. هذا وتضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك المعاملة المنصفة لجميع المساهمين بحيث تنصّ على أن لكل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه وأن المساهمين متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. كما تضمن هذه المادة حق المساهم في التصرّف بأسهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرّف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة وأن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام الأساسي. كما تضمن المواد (٥٤) و (٣٩) و(٧٢) على وجه التحديد من النظام الأساسي للبنك حق المساهمين في عزل أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون واستلام الإيضاحات والتقارير الواجب تقديمها للمساهمين وإقامة دعوى المسؤولية المدنية والجزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ، على التوالي.

خلال العام ٢٠٢٢، عقد المصرف اجتماعين للجمعية العامة العادية وغير العادية بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ و١٦ نوفمبر ٢٠٢٢. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com.

٤-٥-٤ حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يضع النظام الأساسي للمصرف في المادة (١٩) منه الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشح لعضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك.

٤-٥-٥ حقوق المساهمين في توزيع الأرباح

يحدد النظام الأساسي للمصرف شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية. يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفقاً للمادة (٦٨) من النظام الأساسي للبنك، يجب أن تدفع الأرباح التي تقررها الجمعية العامة خلال مهلة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ موافقة الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك أنشأ مصرف الريان وحدة خاصة هي «وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات» تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com أو هاتف رقم ٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢١٥+. يتيح مصرف الريان أمام المساهمين عدة خيارات لتحصيل أرباحهم سواء نقداً أو شيكات من خلال جميع فروع البنك أو عن طريق إيداع الأرباح مباشرة في حساب المساهم المسجل لدى الإيداع المركزي أو من خلال تحويلات بنكية لأي من البنوك المحلية أو العالمية بعد تعبئة كافة المستندات والطلبات اللازمة.

في ٢٧ أبريل ٢٠٢٢، قررت الجمعية العامة السنوية العادية توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٧٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠,١٧ ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفي العام ٢٠٢٢، تواصل دفع الأرباح إلى المساهمين والمستثمرين بمختلف طرق الدفع المذكورة أعلاه.

وفي العام ٢٠٢٢ وللمرة الأولى منذ تأسيسه، اعلن مصرف الريان عن لائحة المساهمين الذين لم يتقدموا لاستلام أرباحهم منذ أكثر من عشر سنوات ونشر اللائحة على موقعه الإلكتروني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وقد تم الحصول على موافقة المصرف المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية على إعطاء فترة ستة أشهر لهؤلاء المساهمين للتقدم لاستلام أرباحهم قبل تحويلها إلى الهيئة العامة لشؤون القاصرين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي.

٤-٥-٦ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للمصرف وخصوصاً في المادة (٥٠) منه حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه تحت الفقرة «٥-١» بعنوان «المساهمون».

٤-٥-٧ سجل المساهمين

يحتفظ المصرف بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

٤-٥-٨ أصحاب المصالح من غير المساهمين

وضع مصرف الريان سياسات متفرقة لتنظيم التعامل مع أصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم ومن أبرز هذه السياسات سياسة الموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة. كذلك، قام المصرف بوضع سياسة المشتريات وتنظيم التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات وسياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين وسياسة خاصة لعلاقات المستثمرين وجميعها تكفل عمل مختلف أقسام البنك وإداراته تحت سقف القانون وبما يضمن حقوق كل ذي مصلحة مع البنك ويحقق في الوقت نفسه المصلحة العليا للبنك. ويواصل المصرف العمل على تحسين سياساته بشكل مستمر وسوف ينظر في توحيد جميع هذه السياسات في سياسة واحدة منفصلة لأصحاب المصالح، متى كان ذلك ممكنا عملياً، لضمان الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن حالات الفساد مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس متابعة الالتزام والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس جهاز التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن حالات الفساد والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. في العام ٢٠٢٢، تم رفع ٩ بلاغات وتم التحقيق بكل بلاغ بحيث تبيّن عدم وجود مسائل جوهرية.

على مستوى العملاء، تم وضع إجراءات لمعالجة شكاوى العملاء تديرها وحدة متخصصة للعناية بشكاوى العملاء وكذلك إنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. إن وحدة العناية بشكاوي العملاء هي جزء من إدارة جودة الخدمة في مصرف الريان. تتولى هذه الإدارة مسؤولية تحسين مستوى الخدمة وتجربة العملاء من خلال إدارة الشكاوي وكذلك ضمان الجودة وتوحيد الإجراءات داخل البنك بهدف تقديم أفضل خدمة للعميل. يمكن التواصل مع مركز الاتصال على الرقم ٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٣٣+. أو عبر البريد الإلكتروني على info@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم حل جميع البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

٤-٥-٩ حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

يرجى مراجعة القسم (٧) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

رأس مال مصرف الريان (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري و («رأس المال الإضافي») وقدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١م بالموافقة على الإندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.

بلغ عدد المساهمين في مصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما مجموعه ١٨٥٧٦٩ مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

٥-١-١ تطور قاعدة المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ انخفضت نسبة المساهمة القطرية في مصرف الريان من ٨١٪ كما في نهاية العام ٢٠٢١ إلى ٧٩٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ في حين ارتفعت الأسهم التي يملكها المساهمون من الدول الأخرى من ١٩٪ في نهاية ٢٠٢١ إلى ٢١٪ من رأسمال البنك في نهاية ٢٠٢٢.

الرسم البياني (١): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

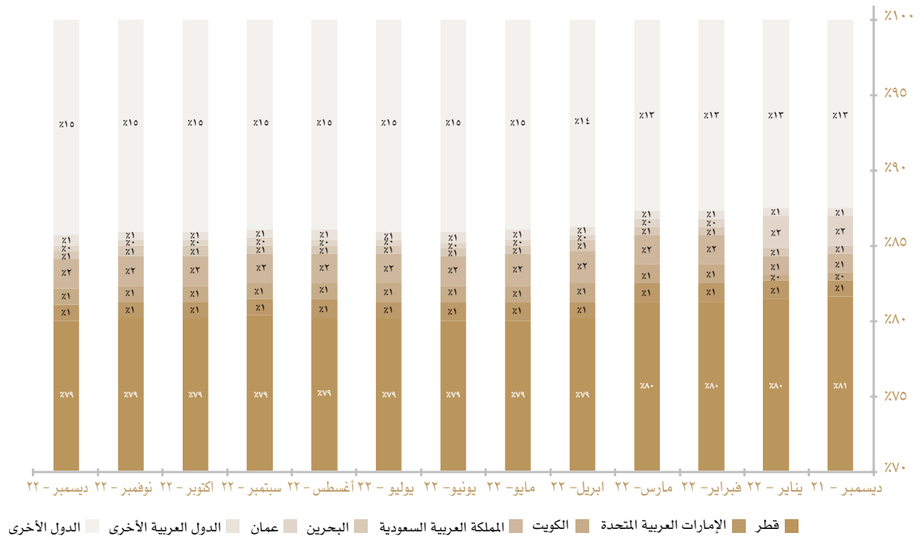

في العام ٢٠٢٢، انخفض مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية على أساس سنوي من ٣٤,٤٥٪ إلى ٣٣,٨٩٪ من رأس المال بنهاية العام ٢٠٢٢. أما نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى فقد تغيرت بحسب القطاعات على الشكل التالي: ارتفعت نسبة تملك الشركات والمؤسسات من ٢٢,١٣٪ بنهاية العام ٢٠٢١ إلى ٢٤,٤١٪ بنهاية ٢٠٢٢ في حين انخفضت نسبة تملك البنوك والمؤسسات المالية (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) من ٨,٨٧ ٪ بنهاية ٢٠٢١ إلى ٦,٨٠٪ بنهاية ٢٠٢٢ أما نسبة تملك المستثمرين الافراد فقد زادت من ٣٤,٥٥٪ بنهاية ٢٠٢١ إلى ٣٤,٩٠ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

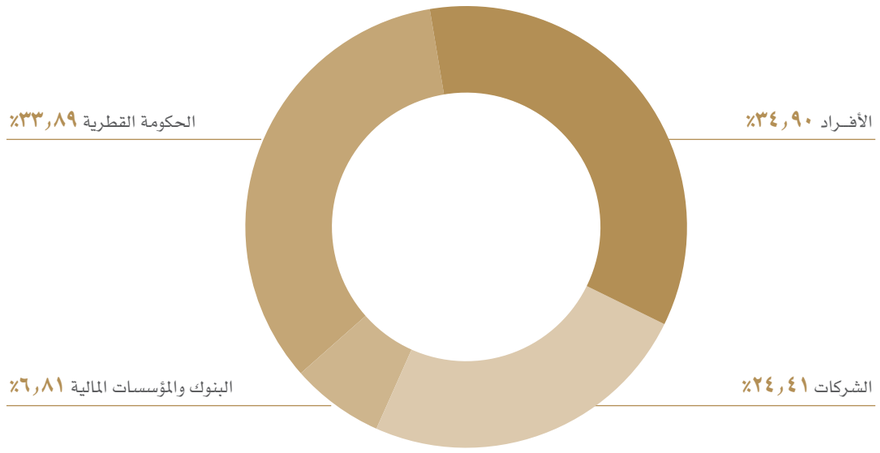

الرسم البياني (٢): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسهم المملوكة من المساهمين الأفراد بشكل طفيف إلا أننا شهدنا انخفاضاً في أعداد المساهمين الأفراد بشكل عام في العام ٢٠٢٢.

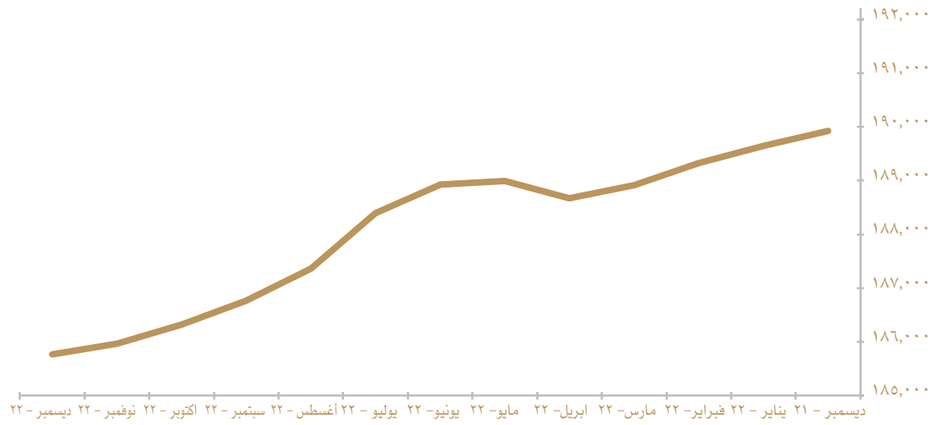

الرسم البياني (٣): عدد المساهمين

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٢ المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في مصرف الريان ممن يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأس المال ثلاثة مساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. بقيت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار على حالها دون أي تغييرعن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت ٢٠,٦٠٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. بلغت مساهمة محفظة القوات المسلحة الممثلة بشركة برزان القابضة ما نسبته ٧,٥١ ٪ من رأسمال البنك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ وهي بذلك ثاني أكبر مساهم بالبنك. أما الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية -الصندوق المدني والعسكري فقد بلغت مساهمتها ٥,٦١٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وعليه، يملك كبار المساهمين في مصرف الريان نسبة ٣٣,٧١٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	المقر	عدد الأسهم	النسبة المئوية
*(QIA) جهاز قطر للإستثمار	حكومي	قطر	١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥	٢٠,٦٠٪
محفظة القوات المسلحة/شركة برزان القابضة	حكومي	قطر	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	٧,٥١٪
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (الصندوق المدني والعسكري)	حكومي	قطر	٥٢١,٢٨١,٢٦٨	٥,٦١٪
		المجموع	٣,١٣٥,٤٨٨,٢٦٣	٣٣,٧١٪

الجدول (١): كبار المساهمين في المصرف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(مستخرج عن سجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٣ تركّز المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، امتلك ٩٩ مستثمراً (يملك كل واحد منهم ١٠ مليون سهم وما فوق) ٦٦,١٠٪ من رأسمال المصرف يتوزّعون على الشكل الآتي: ٣٧ مساهماً من الأفراد و١٧ مساهمين من البنوك والمؤسسات المالية، و٣٨ مساهماً من الشركات والمؤسسات و٧ مساهمين من الهيئات الحكومية القطرية.

أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من ١ مليون سهم.

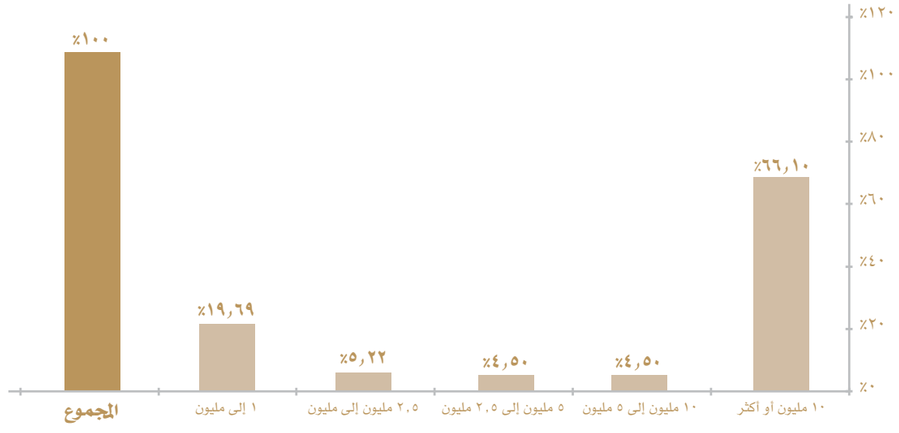

الرسم البياني (٤): تركّز المساهمين بحسب عدد الأسهم

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

المساهمون في مصرف الريان			تركّز المساهمين					
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات	كيانات حكومية
عدد الأسهم	المستثمرون	٪	المستثمرون	٪	المستثمرون	٪	المستثمرون	المستثمرون	٪
١٠ مليون أو أكثر	٩٩	٦٦,١٠٪	٣٧	٩,٠٧٪	١٧	٥,٧٩٪	٣٨	٧	٣٣,٨٠٪
من ٥ إلى ١٠ مليون	٦٣	٤,٥٠٪	٣١	٢,٠٩٪	٧	٠,٤٦٪	٢٥	٠	٠,٠٠٪
من ٢,٥ إلى ٥ مليون	١٢١	٤,٥٠٪	٥٩	٢,١١٪	٤	٠,١٥٪	٥٧	١	٠,٠٥٪
من ١ إلى ٢,٥ مليون	٣٢٤	٥,٢٢٪	٢١٧	٣,٤٠٪	٩	٠,١٦٪	٩٦	٢	٠,٠٣٪
أقل من ١ مليون	١٨٥,١٦٢	١٩,٦٩٪	١٨٤,٦٢٤	١٨,٢٢٪	٦٨	٠,٢٤٪	٤٦٩	١	٠,٠١٪
المجموع	١٨٥,٧٦٩	١٠٠٪	١٨٤,٩٦٨	٣٤,٩٠٪*	١٠٥	٦,٨٪*	٦٨٥	١١	٣٣,٨٩٪

*أرقام مدوّرة

الجدول (٢): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٥-١-٤ أنشطة التداول

انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم مصرف الريان بنسبة ٢٥٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول وقد أتى هذا الانخفاض متماشياً للاتجاه التنازلي في السوق/بورصة قطر حيث انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في بورصة قطر بنسبة ٧٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول منه.

كما قطاع البنوك والمؤسسات المالية، فقد انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ١٧٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول منه.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	مصرف الريان
النصف الأول من العام ٢٢٠٢	٣٥٧,٥١٧	١٧٠,١٦٧	٣٤,٨٠٣
النصف الثاني من العام ٢٢٠٢	٣٣٠,٩٦٣	١٤١,٢٥٢	٢٦,١٠٨

الجدول (٣): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام ٢٠٢٢)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٥ حجم التداولات

بشكل عام، كان المتوسط الشهري لحجم التداولات بأسهم مصرف الريان في النصف الاول من العام ٢٠٢٢ مرتفع خاصة بشهر مايو شأنه شأن حجم التداولات ببورصة قطر و في قطاع البنوك والمؤسسات المالية أيضاً التي كانت الأكثر ارتفاعاً في شهر مارس ٢٠٢٢.

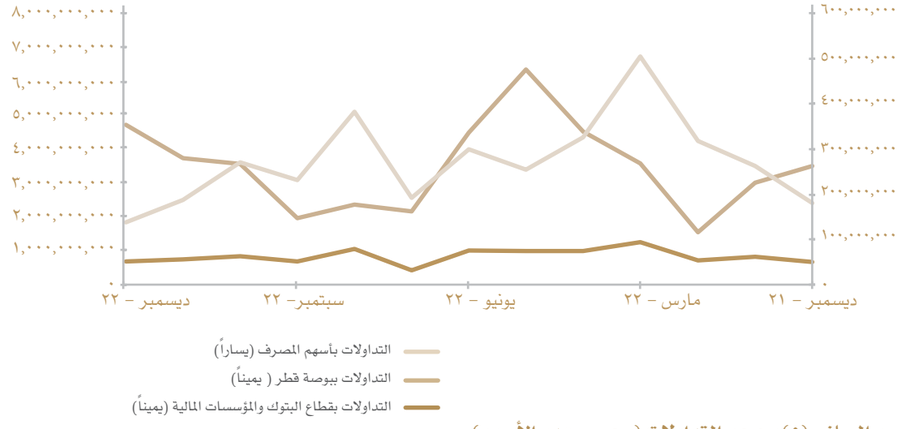

الرسم البياني (٥): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

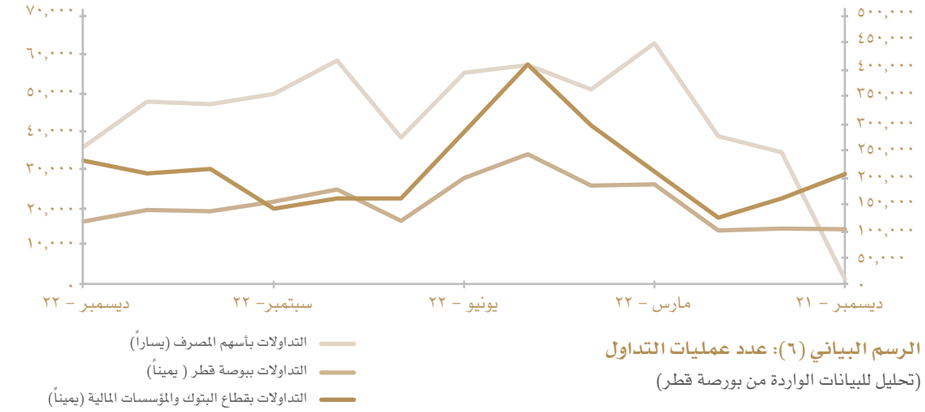

الرسم البياني (٦): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٦ سعر السهم وتقلباته

في العام ٢٠٢٢ انخفض سعر سهم مصرف الريان بنسبة ٣١,٦ ٪ من ٤,٦٤ ريال بنهاية العام ٢٠٢١ إلى ٣,١٧ ريال بنهاية العام ٢٠٢٢ قابله انخفاض في مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ١٠,٧٪ وانخفاض في مؤشر بورصة قطر بنسبة ٦,٧٪.

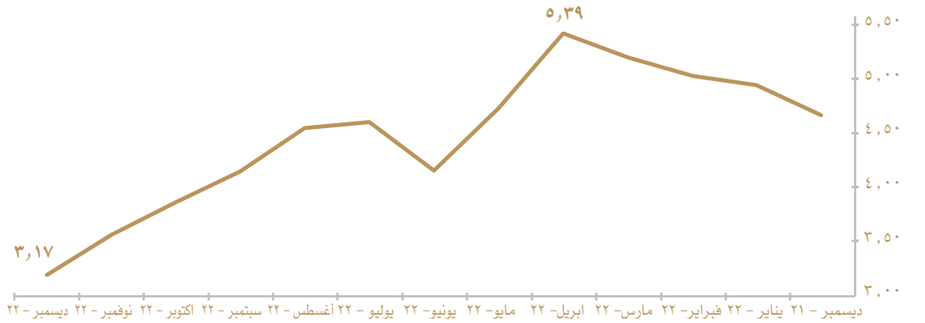

الرسم البياني (٧): سعر سهم مصرف الريان (ديسمبر ٢٠٢١ - ديسمبر ٢٠٢٢)

كانت التقلبات في سعر سهم مصرف الريان غير منتظمة بشكل عام خلال العام ٢٠٢٢ على عكس متوسط التقلبات لدى البنوك الأخرى فخلال شهري مارس ويوليو ٢٠٢٢ كانت التقلبات في سعر سهم المصرف أقل من نظرائه من البنوك في حين شهد سعر سهم مصرف الريان تلقبات أعلى من نظرائه بشكل بسيط في شهر يونيو، أكتوبر ومايو من العام ٢٠٢٢.

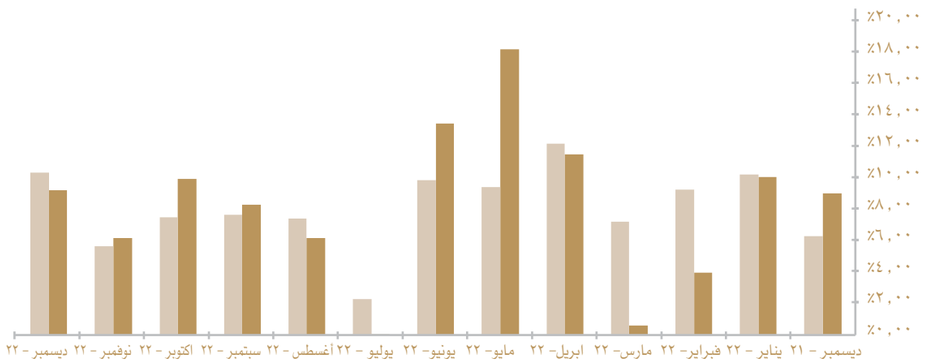

الرسم البياني (٨): تقلبات سعر السهم: مصرف الريان مقابل البنوك الأخرى المدرجة بالبورصة

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-٢ التصنيف الائتماني

وفقاً لآخر تقييم في ٢٠٢٢، أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند «A1» وتصنيف على المدى القصير عند P1 مع نظرة مستقبلية «مستقرة» على الترتيب.

يعكس هذا التقييم الإئتماني العوامل الآتية :

(١) امتيازات قوية للكيانات الحكومية مما يوفر قاعدة صلبة للأصول المحلية

(٢) الرسملة العالية للمصرف

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة

ومع ذلك، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(١) التركز العالي في الأصول والمطلوبات

(٢) التمويل العالي على مصادر التمويل من السوق

(٣) الضعف في جودة الأصول

فيما يلي تشكيلة المجلس للفترة الحالية (٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢) وبيان الأسهم التي يملكونها أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠،٠٦٠
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- وزير التجارة والصناعة- دولة قطر
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والإستثمار
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الإستثمار
- رئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للإستثمار
- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة- قطري

- رئيس اللجنة التنفيذية- عضو تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١١,٨٠٤,٠٥١ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- عضو مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة قطر
- عضو مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد/ عبد الله بن ناصر المسند

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥٠٤،٧٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد/ تركي محمد خالد الخاطر

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٣٦,٧٦٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٥٧,٢٩٢,٨١٩ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة «Ooredoo»
- عضو مجلس إدارة، صناعات قطر

السيد/ ناصر جار الله سعيد جار الله المري

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو غير مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة)
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠،٥٨٠سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار

الشيخ/ علي بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٣,٩٨٥,٢٨٦ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب -الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- مستشار الرئيس التنفيذي، جهاز قطر للاستثمار

الشيخ/ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو تنفيذي غير مستقل*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة اوريدو عمان
- رئيس الأعمال التجارية بشركة «Ooredoo»

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو غير مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥,١١٤,٤٧٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين

السيد/ طامي أحمد علي البنعلي

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ، دولة قطر
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٧٦,٨٣٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- مساعد الرئيس للخدمات المساندة - ديوان المحاسبة (وكيل وزارة مساعد)

السيد/ محمد إبراهيم محمد العبد الله

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة منتجات ب.ف./العضو المنتدب
- عضو مجلس إدارة شركة منتجات هولاندا، الصين، الهند وفييتنام

السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

عضو مجلس إدارة - قطري

- عضو مستقل غير تنفيذي*
- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١،٠٠٨،٢٤٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية

** تم تعريف العضو التنفيذي وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢. تم تعريف الأعضاء المستقلين وغيرالتنفيذيين وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي النافذة وقت انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في ١٨ مارس ٢٠٢٠ وعند وجود تعارض في التعريفات تم تطبيق تعليمات مصرف قطر المركزي.*

٤-٥ لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية:

اللجنة التنفيذية هي من أهم لجان المجلس في المصرف ويناط بها المسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ورفع التوصيات ذات الصلة
- مراجعة استراتيجية البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الإشراف على أعمال البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة والتي تطرأ بين إجتماعات المجلس
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات
- الموافقة على التمويلات والاستثمارات وفقاً لجدول الصلاحيات
- الإشراف على محفظة استمثارات البنك ورفع التوصيات للازمة لمجلس الإدارة
- الموافقة على السياسات واللوائح التي تقع خارج نطاق اللجان الاخرى أو أي تعديلات أو إضافات

تتألف اللجنة من أربعة أعضاء يترأسها سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني وعضوية كل من الشيخ علي بن جاسم آل ثاني والسيد تركي الخاطر والشيخ حمد بن ناصر آل ثاني. يعتبر رئيس وأعضاء اللجنة أعضاء تنفيذيين في البنك بحكم عضويتهم في اللجنة وفقاً لتعريف العضو التنفيذي في تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تجتمع اللجنة عند الحاجة وفقاً لميثاقها. في العام ٢٠٢٢، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات كما أصدرت عدداً من القرارات بالتمرير.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة التنفيذية خلال العام ٢٠٢٢:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة

لجنة التدقيق:

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسهم عضو مستقل غير تنفيذي وهو السيد طامي البنعلي وعضوية كل من السيد ناصر جارالله المري والسيد عبدالله المالكي الجهني وهم أعضاء غير تنفيذيين وغير مستقلين. يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. بعد الاندماج، قام المجلس بإعادة هيكلة جميع لجانه لتحسين الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في تشكيل اللجان ومن ضمنها لجنة التدقيق حيث حرص المجلس أن يكون جميع أعضاء اللجنة غير تنفيذيين. تنتهي ولاية مجلس الإدارة الحالي في العام ٢٠٢٢ وسيراعي المجلس في دورته القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ بأن يكون غالبية أعضاء لجنة التدقيق من المستقلين لضمان الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

على اللجنة أن تجتمع ٦ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في العام ٢٠٢٢.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام ٢٠٢٢ في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية الفصلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/لجنة التدقيق. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية للعام ٢٠٢٢ بما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠٢٢ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك مراجعة التقرير السنوي للإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده
- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٢ واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة
- مناقشة خطة التدقيق الخارجي للعام ٢٠٢٢ والموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠٢٢ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- مراجعة واعتماد منهجية تقييم المخاطر التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي للمجموعة لعام ٢٠٢٢
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٢
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها
- مراجعة عدد من السياسات بتكليف من مجلس الإدارة ورفع التوصيات اللازمة
- مراجعة عملية تقييم سعر الشراء والشهرة الناتجة عن عملية الاندماج بين مصرف الريان وبنك الخليجي ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مراجعة الإفصاحات السنوية عن عدم تضارب المصالح للمدققين الداخليين
- مراجعة المخصصات والتحصيلات لعام ٢٠٢٢
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة
- الإشراف المجمّع على مسائل التدقيق الداخلي على مستوى الشركات التابعة

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر ومتابعة الالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على متابعة الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم من المستقلين وغير التنفيذيين يترأسهم السيد تركي الخاطر (تنفيذي) وعضوية كل من السيد محمد العبدالله (عضو مستقل وغير تنفيذي) والسيد عبدالرحمن الخيارين (عضو مستقل وغير تنفيذي). على اللجنة أن تجتمع ٤ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلاً في العام ٢٠٢٢.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال

- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها وفقاً لجدول صلاحياتها
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام ٢٠٢٢
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والترشيحات والحوكمة ضمن البنك. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء جميعهم من المستقلين. يترأس اللجنة السيد عبدالله المسند إلى جانب عضوية كل من السيد محمد العبدالله والسيد عبدالرحمن الخيارين. على اللجنة أن تجتمع مرتين بالسنة كحد أدنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة اجتماعين في العام ٢٠٢٢ للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٢، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت خلال العام ٢٠٢٢:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام ٢٠٢٢
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة سياسة منح التمويلات للموظفين
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام مصرف الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة
- مراجعة وتحديث لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالموافقة عليها
- فتح باب الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ والإشراف على عملية الترشيحات
- فتح باب الترشيحات لعضوية هيئة الرقابة الشرعية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة

٥-٥ الاجتماعات والحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. في العام ٢٠٢٢، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات بمعدل ثلاث ساعات لكل اجتماع.

فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس واللجان وحضور الأعضاء:

الجهة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
عدد الاجتماعات وتاريخها	٦ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٧ يناير ٢٠٢٢ • ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ • ٢١ يوليو ٢٠٢٢ • ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ • ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ • ١١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٤ مارس ٢٠٢٢ • ١٠ أبريل ٢٠٢٢ • ٢٦ يونيو ٢٠٢٢ • ٩ أكتوبر ٢٠٢٢ • ٧ سبتمبر ٢٠٢٢	اجتماعين في ٢٠٢٢: • ٢٦ يناير ٢٠٢٢ • ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢	٧ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٧ يناير ٢٠٢٢ • ٨ مارس ٢٠٢٢ • ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ • ٢١ يوليو ٢٠٢٢ • ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ • ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ • ١١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤ اجتماعات في ٢٠٢٢: • ٢٤ يناير ٢٠٢٢ • ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ • ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ • ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢
الحضور					
سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة	٦/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني – نائب الرئيس	٦/٦	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند	٦/٣	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد تركي الخاطر	٦/٥	٥/٣	غير منطبق	غير منطبق	٤/٤
سعادة الشيخ علي بن جاسم آل ثاني	٦/٦	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله أحمد المالكي الجهني	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة السيد ناصر جارالله المري	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني	٦/٥	٥/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد طامي البنعلي	٦/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٧	غير منطبق
سعادة السيد محمد العبدالله	٦/٦	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	٤/٤
سعادة السيد عبدالرحمن الخيارين	٦/٦	غير منطبق	٢/٢	غير منطبق	٤/٤

٥-٦ الإدارة العليا واللجان الإدارية

٥-٦-١ الفريق الإداري

يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية المصرف، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام ٢٠٢٢ من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

وفيما يلي طاقم الإدارة العليا لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

فهد بن عبدالله آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٥٦،٠٦٠ آلاف سهم

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال

حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤،٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عمر العمادي

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

محمد العمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٢،٧٢٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر (مؤسسة قطر)
- عضو لجنة البنوك والاستثمارات في غرفة تجارة قطر

ستيوارت رينيه

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

رونان دودجسن

رئيس قطاع الشؤون المالية للمجموعة بالإنابة

مساعد المدير العام، الإستراتيجية والمشاريع

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

طاهر بيرزاده

المدير العام، الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

إيمان النعيمي

مساعد المدير العام، الإتصال المؤسسي

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٠،٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

معتز دعنا

المدير العام، مراقبة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عادل عطية

المدير العام، التدقيق الداخلي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فوزي صيام

مساعد المدير العام، التدقيق الشرعي

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عبد المنعم الحسن

المدير العام، المستشار القانوني للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

٥-٦-٢ اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

- اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.
- لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة مصرف الريان ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.
- لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية:مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- لجنة المخاطر للمجموعة: تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.
- لجنة تسيير شؤون الأمن: مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.
- لجنة تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات: تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى مجموعة المصرف.
- لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة: تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك.
- لجنة المناقصات للمجموعة: تعنى هذه اللجنة بإدارة المناقصات وعمليات المشتريات التي يطلقها البنك
- لجنة الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة: مسؤولة عن تطبيق إطار الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة للمصرف

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه;

٥-٧ الهيكل التنظيمي للمجموعة

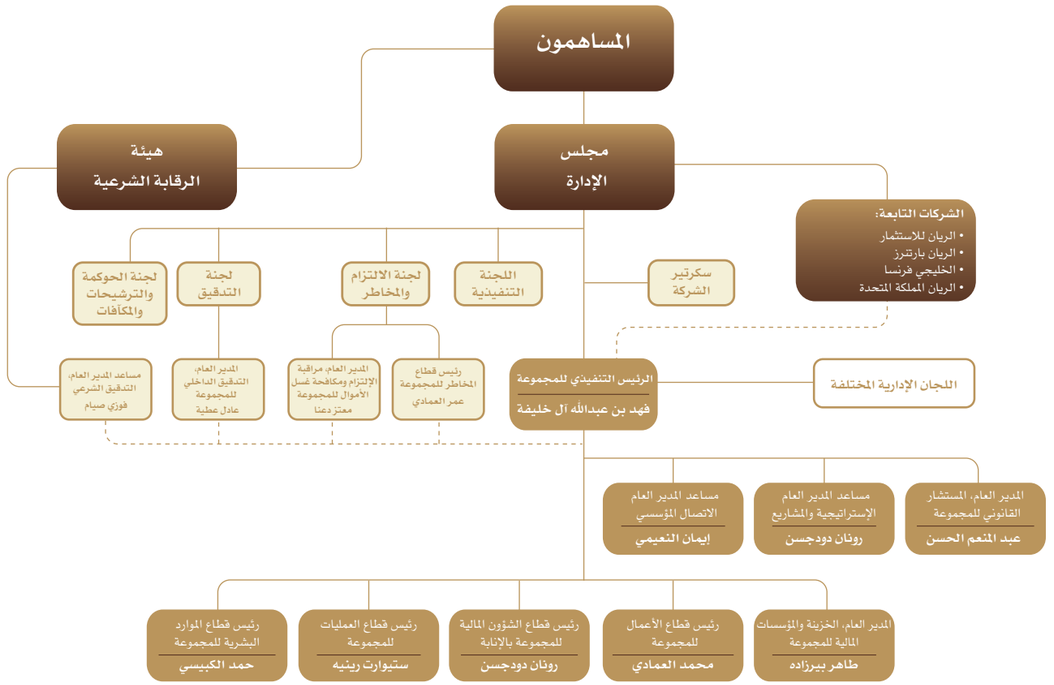

٥-٨ المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي نعرضها لإقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

١- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر

٢- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٣- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة

٤- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند ٥ أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند ٧ أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية

٥- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ ٢ مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وبدل مصاريف ونفقات عمله وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن ٥٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين

٦- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة

٧- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها

٨- لا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

٩- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها

١٠- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وتدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الخارجي وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

١١- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية

١٢- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٢:

قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٢ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «مكافأة وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماع» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها. للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمصرف الريان.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٢ والمعد وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/ شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

١- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

٢- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

٣- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٤- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين ١٪ إلى ٦,٥٪ من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام

٥- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

٦- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

٧- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

٨- ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

٩- بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

١٠- تحتسب المكافأة السنوية للموظف بالتناسب مع فترة الخدمة التي يكون أمضاها في البنك خلال السنة المعنية ولا يستحق الموظف أي مكافأة سنوية إذا تم الاستغناء عن خدماته قبل فترة محددة من موعد صرف المكافآت السنوية كما يتعين على الموظف إعادة المكافأة السنوية التي يكون حصل عليها إذا ما استقال خلال فترة محددة بعد صرف المكافأة له

١١- لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١٢- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

١٣- يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

١٤- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٢:

قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام ٢٠٢٢ وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٢ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة»الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

٥-٩ الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أنشطة إدارات الأعمال وعمل إدارات الدعم في مصرف الريان. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية ومراجعة فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر إدارة شاملة على مستوى المجموعة ككل. ولهذه الغاية، تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال وعمليات البنك ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والالتزام في العمليات، وضمان الامتثال للأنظمة والسياسات المعتمدة، وتقييم مستوى الأداء في جميع إدارات البنك وشركاته التابعة.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

١- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمستقلة عن الإدارة العليا

٢- هيئة الرقابة الشرعية المعيّنة من الجمعية العامة للمساهمين

٣- إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق

٤- الإدارات الأخرى للرقابة الداخلية وتشمل (١) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ (٢) إدارة المخاطر للمجموعة المسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ؛ (٣) إدارة الشؤون القانونية؛ (٤) إدارة التدقيق الشرعي المسؤولة مباشرة أمام هيئة الرقابة الشرعية

٥- تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والالتزام بقوانين الحوكمة

٦- إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية

٧- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق

٨- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام

٩- تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يرفع سنوياً مباشرة إلى الجميعة العامة

١٠- سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

١١- تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية

١٢- الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا

١٣- هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة

١٤- التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة

١٥- الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات

١٦- نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية

١٧- تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية

١٨- خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها

١٩- الخطة الداخلية والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر، وإدارة متابعة الالتزام ، وإدارة الشؤون القانونية، والحوكمة

٢٠- آلية محكمة لوضع السياسات تلزم مراجعتها من قبل جميع إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك لضمان تضمينها الضوابط اللازمة

٢١- توثيق الوصف الوظيفي لجميع الموظفين

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-١٠ تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع مصرف الريان إطار عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يساهم الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية في دعم البنك على تحقيق أهدافه الإستراتيجية المنشودة، كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع المصرف هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة مستويات مختلفة للدفاع:

- مستوى الدفاع الأول: ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العمليات - الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها ؛
- مستوى الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية والتدقيق الشرعي. وتضمن هذه الإدارات مزاولة

البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة وتحت سقف تعليمات مجلس الإدارة وتوجيهاته كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية والشرعية المعمول بها.

– مستوى الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعات وتقييمات دورية لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك أطر عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام البنك بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم للرقابة الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد مخاطر ذات طبيعة غير اعتيادية قد تهدد المركز المالي للبنك.

٥-١١ تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ع.ق. («البنك») وشركاته التابعة الموحدة («المجموعة») مسؤول عن إنشاء والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية كافية على البيانات المالية (ICOFR). إن رقابتنا الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للبنك لأغراض التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

لقد أجرينا تقييمًا للتصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية على مستوى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بناءً على الإطار والمعيار المتكامل للرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣) – الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

قامت شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط، وهي شركة محاسبية مستقلّة عامة ومسجّلة، بأعمال التدقيق وإصدار تأكيد معقول على تقييمنا حول نظام الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

المخاطر في التقارير المالية

تكمن المخاطر الرئيسية في التقارير المالية إما من عدم عرضها بصورة حقيقية وعادلة بسبب أخطاء ناشئة عن خطأ أو احتيال، أو بسبب عدم نشرها بالوقت المناسب. يحدث العرض غير العادل عندما يحتوي مبلغ أو أكثر من البيانات المالية أو الإيضاحات على أخطاء جوهرية. تعتبرالأخطاء جوهريّة في حال كانت كانت قادرة، بشكل فردي أو جماعي، على التأثير في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية.

للحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء نظام رقابة داخلي على البيانات المالية بناءً على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول حول الأخطاء الجوهرية.

توصي لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية أي نظام رقابة.

يتضمن إطار لجنة رعاية المؤسسات ١٧ مبدأ أساسي وخمسة عناصر:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط الرئيسية للرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تغطي كل من المبادئ السبعة عشر والعناصر الخمس. ونتيجةً لذلك، قامت الإدارة بتبني أهداف البيانات المالية الخمس التالية:

- الوجود/الحدوث- الموجودات والمطلوبات موجودة فعلياً، والمعاملات قد حدثت.
- الاكتمال- تم تسجيل جميع المعاملات، تتضمن البيانات المالية أرصدة الحسابات.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالقيمة المناسبة.
- الحقوق والواجبات والملكية - تم تسجيل الحقوق والواجبات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والافصاح - تم التصنيف والافصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يوفر سوى ضمان معقول، وليس مطلق، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم الوفاء بها. على هذا النحو، قد لا تمنع افصاحات الرقابة والإجراءات أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيالات.

الوظائف المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط الرئيسية ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف العمل ووظائف البنى التحتية مع المشاركة في مراجعة دقة السجلات التي تكمن وراء البيانات المالية. ونتيجةً لذلك، يتضمن عمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية الموظفين القائمين على وظائف مختلفة في المؤسسة.

الضوابط الخاصة بتقليل خطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط الداخلية والإجراءات التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الضوابط:

- المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو توزيع المهام،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية،
- ذات طبيعة الوقاية أو الكشف،
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تشتمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية على عناصر التحكم بالمنشأة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل التحكم في الولوج إلى الأنظمة ، في حين يمكن أن تكون الرقابة ذات تأثير مباشر، مثال تسوية الأرصدة والتي تؤثر بشكل مباشر على بيان المركز المالي.
- ذات ميزة العمل بشكل تلقائي و / أو المكونات اليدوية. الضوابط التي تعمل بشكل تلقائي هي وظائف رقابة ضمن عمليات النظام مثل فرض تطبيق توزيع المهام ومراجعة اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الترخيص بالمعاملات.

تقييم تصميم وتطبيق وفاعليّة تشغيل نظام الرقابة الداخلية

قامت الإدارة بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ باستخدام المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات («COSO») تضمن ذلك تقييم الضوابط الرئيسية ضمن مختلف إجراءات العمل بما في ذلك ضوابط الخزينة وودائع العملاء والقروض والسلف وإيرادات العمولات والتقارير المالية بالإضافة إلى ضوابط على مستوى إدارة المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

وبناء على نتائج التقييم، استنتجت الإدارة أن المجموعة تمتلك نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استناداً إلى المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وسياسة المجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

٥-١٢ الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:

– التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي

– مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)

– الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات

– عملية التدقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشرالثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كل شهرين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم تحدد أوجه خلل في نظام الرقابة الداخلية ولم تقع حالات طوارئ قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-١٣ المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على المصرف ضمن المعنى المحدد في الفقرة (٢) من المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٥-١٤ التزام الشركة بقواعد الإفصاح والإدراج

التزم مصرف الريان في العام ٢٠٢٢ التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٥-١٥ الدعاوى القضائية

في العام ٢٠٢٢ لم ترفع دعاوى قضائية جوهرية ضد مصرف الريان ذات سند قانوني قد يهدد المركز المالي للبنك. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

٥-١٦ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يرجى مراجعة القسم المعنون « تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة « من الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٥-١٧ تقرير مجلس الإدارة حول تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة

إن مجلس الإدارة وبناء على ما تقدّم من معلومات في التقرير أعلاه وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إدارات الرقابة الداخلية
ووحدات الدعم

١- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تلعب إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة دوراً أساسيًا بصفتها خط الدفاع الثالث في تقييم فعالية أطر عمل المخاطر والرقابة والحوكمة عبر المجموعة، من خلال إجراء عمليات تدقيق على أساس المخاطر، من قبل فرق تدقيق متخصصة في جميع أنحاء المجموعة. تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ضمانًا مستقلاً وموضوعيًا لكل من مجلس الإدارة والإدارة، بشأن تصميم وفعالية تشغيل حوكمة الشركة، وإدارة المخاطر وأطر الرقابة الداخلية. وبشكل مستمر، تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تعزيز الوعي بالمخاطر والضوابط، وتقديم المشورة بشأن تطوير حلول الرقابة، ومراقبة الإجراءات التصحيحية، وبالتالي حماية أصول المجموعة.

علاوة على ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة المشورة بشأن مبادرات الأعمال المختلفة التي تتولاها الإدارة، كما تتولى أيضاً عمليات تدقيق خاصة بناءً على طلب مجلس الإدارة أو الإدارة، بما في ذلك المهام والتحقيقات الخاصة. ومن أجل ضمان استقلاليتها وموضوعيتها، تقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بشكل روتيني، بتقييم مشكلات انخفاض القيمة مع تقديم الخدمات الاستشارية لكل من الإدارة ومجلس الإدارة.

وتشرف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل فعال على وظائف التدقيق الداخلي لجميع الشركات التابعة داخل المجموعة، ويستلزم هذا الإشراف في المقام الأول الموافقة على خطة التدقيق، ومراجعة أعمال التدقيق، ومراجعة تقرير التدقيق قبل الإصدار من خلال فريق ضمان الجودة في قطر.

تقديم الضمانات

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولة عن عمليات التدقيق والتأكيد المستقلة، التي تغطي جميع إدارات المجموعة وفروعها والشركات التابعة لها في جميع الولايات القضائية.

هدفنا هو تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، حول فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المجموعة.

امتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، والإرشادات الصادرة عن بازل والمعهد الدولي للمدققين الداخليين، طورت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة منهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر، الذي يوجه إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لمجالات العمل حيث تقتضي الحاجة.

تتكون عملية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من ثماني مراحل رئيسية:

(١) التقييم السنوي للمخاطر ووضع خطة المراجعة السنوية

(٢) مداولة خطة التدقيق والموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

(٣) عمل التدقيق الميداني

(٤) تأكيد الدقة الواقعية لأوجه قصور المراجعة التي تم تحديدها أثناء العمل الميداني

(٥) إصدار مسودة تقرير المراجعة وطلب خطة عمل من الإدارة لمعالجة أوجه القصور الرقابية

(٦) إصدار تقرير التدقيق النهائي

(٧) عملية إدارة أوجه القصور

(٨) إصدار تقارير مرحلية شاملة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال اجتماعاتها (ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية)

إن متابعة نتائج التدقيق مع الإدارة هو بمثابة ممارسة مستمرة ونشطة، ويتم إرسال تحديث منتظم إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة يشمل أحدث المعلومات حول مسائل التدقيق العالقة أو التي يتأخر حلها.

كجزء من العملية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة يتم إجراء تمرين داخلي لضمان الجودة على أعمال التدقيق المنجزة، وكذلك قبل إصدار كل تقرير تدقيق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أكملت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بنجاح جميع عمليات التدقيق من خطط التدقيق المعتمدة في كل من مصرف الريان في قطر وبنك الريان في المملكة المتحدة وبنك الخليجي فرنسا في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

الخدمات الاستشارية

إن تفاعلنا المنتظم مع إدارة المجموعة والمراجعة الشاملة لمختلف مجالات أعمالها، يضعنا في مكانة فريدة وقيّمة، ويمكّننا من مساعدة المجموعة على تحسين أنظمتها وعملياتها من خلال الخدمات الاستشارية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ قدمت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة خدمات استشارية للإدارة، بما في ذلك المهام الخاصة والتحقيقات كجزء من ميثاق تدقيق المجموعة. تختلف طبيعة الخدمات الاستشارية، حيث أصدرت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة العديد من التوصيات حول الوظائف الحيوية للمجموعة في المجالات والأنشطة التي تتطلب تركيزًا واهتمامًا إضافيًا، يتراوح ما بين معالجة الحوادث المختلفة إلى تغطية المخاطر الناشئة وتأثيرها على كافة أعمال المجموعة. بصفتنا مراجعًا مستقلاً، فإننا نجري أيضًا مراجعة للسياسات الجديدة والمعدلة، بصفة استشارية. وقد حرصت إدارة التدقيق الداخلي، عند أداء الخدمات الاستشارية، على الموضوعية وعدم تحمل مسؤولية الإدارة.

فريق إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تكونت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من أربع وحدات تدقيق متخصصة، تشمل كل منها مدققين خبراء متخصصين يتمتعون بخبرة واسعة في مجموعة متنوعة من الموضوعات، مثل الامتثال في مكافحة الجرائم المالية، والعمليات، ومراجعة الائتمان، وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الشركات، بما في ذلك المجالات التقنية مثل نمذجة المخاطر (الائتمان ومخاطر السوق) والتقارير المالية. وتلتزم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل كامل بتكوين القيمة وبناء القدرات للمجموعة، مع الحفاظ على استقلاليتها.

يرأس التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، الذي يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مما يضمن استقلالية وظيفة التدقيق عبر المجموعة.

إطار عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تتوافق أعمال وعمليات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مع التالي:

- القوانين واللوائح والممارسات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعليمات مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، وإرشادات بازل ومعهد المدققين الداخليين الدولي
- اختصاصات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- سياسة التدقيق الداخلي ودليل التعليمات المعتمدين من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

عند إجراء عمليات المراجعة والاستشارات في الشركات التابعة في ولايات قضائية أجنبية، تأخذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالاعتبار القواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية في تلك الولايات القضائية.

وكوظيفة مستقلة، تتمتع إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالسلطة الكافية داخل المجموعة على النحو المنصوص عليه في ميثاق التدقيق الداخلي. يمنح ميثاق التدقيق الداخلي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وصولاً غير مقيد إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة وموظفي المجموعة، لتتمكن من أداء عمليات التدقيق والمهام ذات الصلة.

تلتزم المجموعة تمامًا بالإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) ومدونة الأخلاقيات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، بالإضافة إلى توصيات لجنة بازل وغيرها من المعايير الرائدة.

النظرة المستقبلية

نظرًا للتطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا، بالإضافة إلى المخاطر المتغيرة وزيادة حجم المعاملات وزيادة التركيز على تجربة العملاء، ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على المخاطر الناشئة والنظامية التي قد يكون لها تأثير على أداء المجموعة وإبقاء كل من الإدارة ومجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات في الوقت المناسب.

ستستخدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل أفضل التطورات التقنية كجزء من عمليات التدقيق الخاصة بها. علاوة على ذلك ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل أكبر على المجالات التي تنطوي على أحكام وافتراضات إدارية هامة.

ثقافة العمل

نعمل على تعزيز وزيادة الوعي بالرقابة وثقافة المخاطر عبر المجموعة. سيؤدي بناء ثقافة مستنيرة للمخاطر وزيادة الوعي بالرقابة إلى تكوين بيئة رقابية أقوى، وتقليل التعطيلات التي قد تواجه عمليات المجموعة.

كما نعتقد أن الشفافية القوية تؤدي إلى تحسين ثقة أصحاب المصلحة، لذلك نشجع إدارة المشكلات المحددة ذاتيًا في جميع أعمالنا.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقريرًا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشأن عمليات التدقيق على الأعمال والأنشطة، أو أية اكتشافات معينة في العمل يحتمل أن تكون ناجمة عن إجراءات أو سلوك غير مناسب للإدارة والموظفين وملاحظات التدقيق.

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة المجموعة

تقع مسؤولية تصميم وتنفيذ إطار عمل الرقابة الداخلية على عاتق إدارة المجموعة. توفر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، التي تعمل كخط دفاع ثالث، تأكيدًا مستقلاً على فعالية إطار الرقابة الداخلية الذي يتم تنفيذه، ويضمن هذا الترتيب للمسؤوليات احتفاظ المجموعة بالسيطرة على عملياتها في جميع الأوقات.

٢- إدارة المخاطر للمجموعة

إدارة المخاطر في مجموعة مصرف الريان هي إدارة مستقلة تماماً عن إدارات الأعمال والأنشطة التجارية. رئيس قطاع المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وبصورة غير مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة.

تعمل إدارة المخاطر للمجموعة ضمن إطار تنظيمي فاعل لإدارة المخاطر مدعوماً بمجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من قبل لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. إن إدارة مخاطر المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر الاطراف الثالثة (بما في ذلك إدارة التوثيق الائتماني) ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر أمن المعلومات والأمن المادي والأمن السيبراني والمخاطر الشاملة والمخاطر التشغيلية بما فيها استمرارية الأعمال ومخاطر الاحتيال وعن ضمان الالتزام بقوانين وأنظمة البنوك المركزية المتعلقة بإدارة المخاطر في الدول التي يعمل فيها البنك.

فيما يلي نبذة عن حوكمة المخاطر في مصرف الريان ومسؤوليات ومهام كل وحدة من وحدات إدارة المخاطر للمجموعة.

إدارة المخاطر في الشركات المصرفية التابعة

يتم تطوير استراتيجيات وسياسات المخاطر على مستوى المجموعة، وتُعتمد من قبل جميع شركات المجموعة مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في المناطق التي تعمل ضمنها. كما يتم تطبيق نماذج ومنهجيات المخاطر على مستوى المجموعة بهدف ضمان اعتماد مقاييس وتقارير متسقة حول تعرضات المخاطر.

إن مدير المخاطر في الخليجي فرنسا مسؤول مباشرة أمام المدير العام، بينما يكون مدير المخاطر في بنك الريان مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للبنك، وبشكل غير مباشر أمام رئيس قطاع المخاطر للمجموعة. ويضم الخليجي فرنسا وبنك الريان لجنتين محليتين للمخاطر تشرفان على مراقبة المخاطر وإدارتها.

إدارة المخاطر الشاملة

تتولى إدارة المخاطر الشاملة مسؤولية تحليل المخاطر وإدارة محفظة الائتمان للمجموعة بما يشمل المسائل ذات الصلة بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وبازل ٢ وبازل ٣ وبازل ٤. وتُنجز الإدارة هذه المهام من خلال تطوير نماذج الائتمان بما فيها تصنيف مخاطر الائتمان (نماذج احتمالية التعثر وتقديرات الخسارة عند التعثر والتعرضات الائتمانية عند التعثر. تُستخدم هذه التقديرات لتوقع الخسارة وضمان تقديم حسابات دقيقة للخسائر الائتمانية المتوقعة ولقياس الأداء المعدّل بحسب المخاطر وإجراء اختبارات الضغط.

تضمن إدارة المخاطر الشاملة أيضاً وضع إجراءات داخلية راسخة لتقييم كفاية رأس المال. تقضي هذه الإجراءات بمراجعة إطار وحوكمة المخاطر لدى مصرف الريان وأدوات ونماذج قياس المخاطر وتقييم مدى كفاية رأس المال من خلال ضمان التقييم المناسب لجميع المخاطر التي تواجه البنك ويشكل ذلك عنصراً أساسياً في عملية التخطيط لرأس المال وخطة استرداد رأس المال. يتم تحديد المخاطر من خلال عملية تقييم المخاطر على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك المخاطر الائتمانية ومخاطر الاطراف الثالثة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر التركزات ومخاطر معدلات الربح في الحسابات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تُقاس هذه المخاطر بالاعتماد على رأس المال المتوفر في مصرف الريان في الظروف العادية وتحت الضغط لتتيح الاستجابة السريعة لجميع التغيرات غير المتوقعة في مركز المخاطر ورأسمال البنك. تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وتقارير التقييم ذات الصلة التي يتم رفعها إلى مصرف قطر المركزي.

كجزء من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رس المال وعمليات إدارة المخاطر ككل، طوّر قسم إدارة المخاطر الشاملة برنامج اختبارات الضغط بهدف قياس تأثيرات ضغوط الائتمان والسوق والسيولة على مركز رأس المال ومصادر التمويل والإيرادات للمجموعة. تشمل اختبارات الضغط سيناريوهات الضغوطات المطلوبة ضمن التعليمات الإشرافية وسيناريوهات أخرى صارمة يضعها البنك داخلياً، وتجري هذه الاختبارات بشكل دوري تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ولجنة المخاطر للمجموعة المنبثقتين عن الإدارة العليا.

إدارة مخاطر الائتمان

تغطي مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان في مصرف الريان دراسة ومنح الائتمان لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. تُعتمد صلاحيات الموافقة على منح الائتمان من قبل مجلس الإدارة/لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وتوزّع الصلاحيات على لجان مختلفة للائتمان بدءاً من مجلس الإدارة نفسه واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مروراً بلجنة الائتمان والاستثمار الإدارية وصولاً إلى لجان أدنى على مستوى الإدارة. تتبع الشركات المصرفية التابعة للمجموعة الهيكلية نفسها لمنح الائتمان.

تحرص إدارة مخاطر الائتمان على الفصل الكامل بين القسم المخصص لدراسة وتحليل وتقييم الملفات الائتمانية وبين وحدات الأعمال. تم وضع سياسة خاصة لتنظيم صلاحيات الموافقة على الائتمان على مستوى المجموعة وتحدد هذه السياسة المستويات الملائمة للموافقة على السقوف الائتمانية وتعاملات الأطراف الثالثة بناءً على المخاطر المرتبطة بكل تسهيل ائتماني على حدة.

تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الموافقة على سياسة مخاطر الائتمان للمجموعة، والتي تحدد قابلية البنك على احتمال المخاطر وتضع إطار عمل لأنشطة التمويل الخاصة بالمجموعة وبخاصة المرتبطة بمنح الائتمان ومخاطر الاستثمار وتقييم الدعم والضمانات وتحديد التمويلات المتعثرة ومعالجتها، إضافة إلى تحديد متطلبات إدارة المحفظة التمويلية وبرامج المنتجات وإدارة الإجراءات التصحيحية وعمليات التحصيل.

تتم مراقبة المحفظة الائتمانية للمجموعة لضمان التزام كامل الانكشافات مع قابلية البنك على تحمل المخاطر ومع السقوف الإشرافية ويشمل ذلك مراقبة خصائص المحفظة مثل تصنيفات مخاطر المحفظة ومخاطر الدول وقطاعات التركزات الائتمانية والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تتم مراقبة التمويلات غير المنتظمة بشكل مستمر ورفع تقارير بشأنها إلى جانب نتائج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومعدلات التمويل المتعثر ومعدلات التغطية للبنك وشركاته المصرفية التابعة بشكل مجمّع إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة التحصيلات والإجراءات التصحيحية

وضع مصرف الريان أسس فعالة وكفوءة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بدءاً من إجراءات التحصيل وصولاً إلى مباشرة الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن السداد. ويتولى فريق مختص تنفيذ عمليات التحصيل بهدف تحسين مستوى التحصيلات وزيادة إيراداتها ويتم رفع نتائج عمليات التحصيل إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تتولى وحدة التحصيلات إدارة وتنسيق الإجراءات الجنائية التي تتم مباشرتها بحق العملاء المتخلفين عن السداد.

إدارة مخاطر السوق

إدارة مخاطر السوق في مصرف الريان هي جزء من قسم مخاطر السوق والسيولة، والذي يضم أيضاً إدارة مخاطر السيولة وإدارة مراقبة المنتجات ذات الصلة ووحدة الدعم الخاصة بعمليات الخزينة. وتتمتع هذه الإدارات بالاستقلالية عن وحدات مصرف الريان، بما فيها الخزانة، وهو ما يضمن الفصل الواضح للمهام بهدف تفادي تضارب المصالح.

وتتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة إدارة مخاطر السوق للمجموعة بغرض ضمان شفافية محفظة البنك وإدارة تعرضه لمخاطر السوق بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. تحدد السياسة قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق وسقوف مخاطر السوق المرافقة، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر السوق وتجميعها وإدارتها ومراقبتها وإعلانها بشكل منتظم.

تتولى إدارة مخاطر السوق أيضاً تحديد مخاطر السوق القائمة والمستقبلية المحتملة من خلال المراقبة المستمرة للمحفظة وإعداد التقارير والتواصل المستمر مع وحدات الأعمال. وتستخدم الإدارة منهجيات التقييم المعيارية في السوق، إلى جانب مراقبة الوكلاء والأطراف المقابلة، بهدف تزويد لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ووحدات الأعمال بتقييم مستقل وتحليل تقييمي لأدوات البنك المالية واستثماراته.

كما تجري إدارة مخاطر السوق اختبارات الضغط بشكل دوري تشمل مراكز العملات التي تخضع لمخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الربح وترفع النتائج إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. وتدعم إدارة مخاطر السوق وحدات الأعمال عبر توفير تحليل لمقترحات المنتجات والاستثمارات الجديدة، والتي تشمل تحديد التعرض المحتمل للمخاطر واقتراح النماذج الملائمة لها ومنهجات التقييم.

إدارة مخاطر السيولة

تتولى لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان اعتماد سياسة إدارة مخاطر السيولة للمجموعة بما يشمل خطة مصادر التمويل في حالات الطوارئ بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. إدارة مخاطر السيولة هي إدارة مستقلة تماماً عن جميع وحدات الأعمال، بما فيها الخزينة، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة والتمويل لمصرف الريان وفقاً لسياسة إدارة السيولة المعتمدة.

تقدّم إدارة مخاطر السيولة تقارير وتحليلات وتوصيات دورية للجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال، وتوفر تحليلات وتقارير موسعة لإدارة الخزينة وغيرها من وحدات الأعمال، ويشمل ذلك السيولة التشغيلية اليومية والسيولة قصيرة الأمد المرتبطة بالوصول إلى مصادر التمويل. كما تنطوي إدارة مخاطر السيولة على مهام استراتيجية إضافية تشمل آجال الاستحقاق لجميع الموجودات والمطلوبات، وتُجري الإدارة اختبارات ضغط بناءً على المتطلبات الداخلية والتنظيمية بهدف دعم تحليل السيولة الدوري وتوفير تحليلات حول التأثير المحتمل لمجموعة واسعة من السيناريوهات السلبية.

مصرف الريان ملتزم بتوجيهات مصرف قطر المركزي بشأن متطلبات بازل ٣ خصوصاً لناحية احتساب وتقديم التقارير الشهرية على مستوى البنك ومجموعته حول نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقرة.

إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة استمرارية الأعمال وإدارة التأمين

يتولى قسم واحد ضمن قطاع المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال والتأمين. تعتمد لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية والسياسات ذات الصلة بناءً على توصيات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتم مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وسياسة استمرارية الأعمال سنوياً كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية، وتستقبل لجنة مخاطر المجموعة تقارير شهرية حول الحوادث والخسائر التشغيلية ومؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، إضافة إلى معلومات حول إدارة استمرارية الأعمال وإدارة التأمين.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية بما فيها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاءة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو عن الأخطاء البشرية أو الحوادث الخارجية. ولهذه الغاية، تستخدم الإدارة أداة شاملة لإدارة المخاطر التشغيلية متوفرة وموزّعة داخليا على جميع الأقسام لتتيح للمجموعة إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها والإبلاغ عنها بشكل استباقي باستخدام نماذج لإدارة الحوادث وجمع البيانات المفقودة والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية.

إدارة استمرارية الأعمال

تدعم إدارة استمرارية الأعمال المجموعة خلال جميع حالات الطوارئ والاضطرابات وتوفر الخطط والإجراءات اللازمة لاستعادة عمليات الأعمال الرئيسية بصورة منظمة. وتلتزم سياسة وعمليات إدارة استمرارية الأعمال بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

تُجري شركات المجموعة تحليلاً للتأثير على الأعمال بهدف الوصول إلى قياس كمي لتأثير الاضطرابات على الأعمال. إن جميع الأعمال والأقسام داخل مصرف الريان لها خطة لاستمرارية الأعمال تضم إجراءات هيكلية وتوجيهية لضمان استمرارية الأعمال خلال الأزمات وبعد وقوعها. تغطي خطة التعافي من الكوارث جميع التطبيقات الأساسية التي يستخدمها مصرف الريان، وتضم الخطة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استعادة عمل النظم والتطبيقات الحيوية ضمن مهل محددة وعند مستويات معينة.

وفي حالات الطوارئ ينتقل موظفو المجموعة الذي يتولون مسؤوليات تشغيلية حساسة إلى مواقع بديلة بهدف دعم جهود استعادة الأعمال المناسبة والفعالة لعمليات المجموعة الرئيسية. هذا وقام المصرف بتشكل فريق خاص لإدارة الكوارث، وتخضع سياسة وإجراءات استمرارية الأعمال بالبنك لاختبارات دورية صارمة بهدف ضمان تنفيذها السلس، وتحصل على اعتماد مصرف قطر المركزي سنوياً.

إدارة التأمين (نقل المخاطر)

تؤدي إدارة التأمين دوراً في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال نقل المخاطر.

وتضم المجموعة محفظة من بوالص التأمين تشمل بوليصة التأمين ضد مسؤولية الموظفين، والتي تغطي مجموعة هامة من متطلبات نقل المخاطر للمجموعة. وتتم مراقبة المخاطر الناشئة من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة المخاطر للمجموعة لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة. إضافة إلى ذلك، يتم تحليل أي خدمات أو منتجات مصرفية جديدة أو عملية إسناد خارجي لأي إجراءات بهدف فهم وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تنجم عنها ودراسة إمكانية نقل مثل هذه المخاطر.

إدارة مخاطر الاحتيال

إن مهمة إدارة مخاطر الاحتيال الأساسية تتمثل في الحد من مخاطر الاحتيال والسلوكيات المسيئة وتعتمد الإدارة إجراءات فعالة لإدارة مخاطر الاحتيال تركز على ثلاثة مجالات أساسية هي مكافحة الاحتيال وكشفه ومعالجته. وتشمل إدارة مخاطر الاحتيال سياسة شاملة لإدارة مخاطر الاحتيال للمجموعة مع إجراءات تشغيلية معيارية تغطي أربعة عناصر أساسية هي الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي وتزوير الوثائق والاحتيال على بطاقات الائتمان. يعتمد المصرف أدوات متكاملة لرصد الاحتيال على بطاقات الائتمان بناءً على قواعد معيارية تتيح الكشف عن مثل هذه الحوادث ومنعها. وتتولى إدارة مخاطر الاحتيال تعزيز الوعي بعمليات الاحتيال على مستوى المجموعة من خلال التدريب الميداني والإلكتروني.

أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي

تدير وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي منظومة دقيقة تضم معلومات مالية حساسة وتحرص على اعتماد وسائل الحماية الضرورية لمواجهة الأعداد المتنامية من التهديدات الأمنية. وانسجاماً مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ومع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، فإن هذه الوحدة مستقلة عن جميع العمليات، بما فيها إدارات الأعمال وإدارة المرافق وإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات. يضم مصرف الريان نظاماً راسخاً لإدارة أمن المعلومات يتوافق مع المعايير العالمية ويوفر بيئة مصرفية آمنة للعملاء بما يضمن راحة العميل و تلبية جميع المتطلبات التشغيلية.

ويعتمد مصرف الريان العديد من الإجراءات الهادفة إلى ضمان إدارة الأمن المستمرة والمناسبة، والتي تشمل:

- فرق الأمن المادي التي تتابع العمليات الأمنية اليومية
- إدارة نظام الوصول الآلي Logical System والوصول المادي Physical Access
- ضمان الالتزام بالتعليمات والمعايير الرقابية ذات اصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وإطار عمل الأمن السيبراني المعتمد في دولة قطر والمعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات ISO 27001.
- المراقبة المستمرة لتهديدات الأمن السيبراني
- تقييم الأطراف الثالثة
- إجراء جلسات توعية دورية للموظفين
- مراقبة سوء الاستخدام لاسم مصرف الريان وعلامته التجارية على الإنترنت
- اختبارات الاختراق
- مراقبة ضوابط الأمن الخاصة بشبكة سويفت وبرنامج أمن العملاء
- التحليل الجنائي لجميع محاولات الاختراق السيبرانية

٣- إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولضمان الإشراف المجمّع، تخضع إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة بشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة وبشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة.

إدارة متابعة الالتزام في مصرف الريان مسؤولة عن اقتراح وتطبيق إستراتيجيات وسياسات وإجراءات الالتزام بالتعليمات الرقابية ومكافحة الجرائم المالية بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر ذات الصلة بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة هذه المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

ثقافة الالتزام

اتخذ مصرف الريان مجموعة من التدابير لضمان أعلى درجات الالتزام في جميع أقسامه وتضمينه ضواط الالتزام في استراتيجية أعماله. ونظراً لأن البنك يعمل في ولايات قضائية متعددة، قمنا بتقييم المتطلبات التنظيمية لمختلف الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية ودمج المتطلبات ذات الصلة ضمن ممارسات المصرف. ويفرض التطور المستمر للتشريعات الحرص على متابعة القوانين الجديدة أو تعديلاتها والحد من جميع المخاطر المحتملة عند صدور التعديلات التنظيمية. وتبدأ هذه العملية ببناء فهم عميق لمخاطر الالتزام ذات الصلة، استناداً إلى معرفتنا بطبيعة البيئة التنظيمية التي ننشط بها. ونحدد من هذا المنطلق أولوياتنا المستندة على المخاطر ثم نخصص لها الموارد والعناية اللازمين. ونقوم بعدها بتقسيم أنشطة برنامج الالتزام إلى ثلاث ركائز تشمل المشورة والمراقبة والإبلاغ.

تدعم هذه الركائز الثلاثة قدرة البنك ووحدات الأعمال على تحقيق النمو والتطور مع الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية كما تساعدنا على كسب ثقة الجهات الرقابية والجهات المعنية الرئيسية من خلال تطبيق ثقافة الالتزام في جميع عمليات المصرف.

لضمان الاستقلال التام لأنشطة الالتزام، تتحمل إدارة متابعة الالتزام في المجموعة المسؤولية مباشرةً أمام لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تُعد إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة للمصرف مسؤولة مباشرةً أمام المدير العام وبشكل غير مباشر أمام إدارة متابعة الالتزام في المجموعة. وتكفل عمليات التدقيق الداخلي تطبيق إطار راسخ واستباقي لمتابعة الالتزام.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إدارة متابعة الالتزام في المصرف مسؤولة أيضاً عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

يأخذ البنك بشكل جدي جميع متطلبات القوانين والهيئات الرقابية حسب البلدان التي يعمل فيها. كما يساهم البنك بالجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

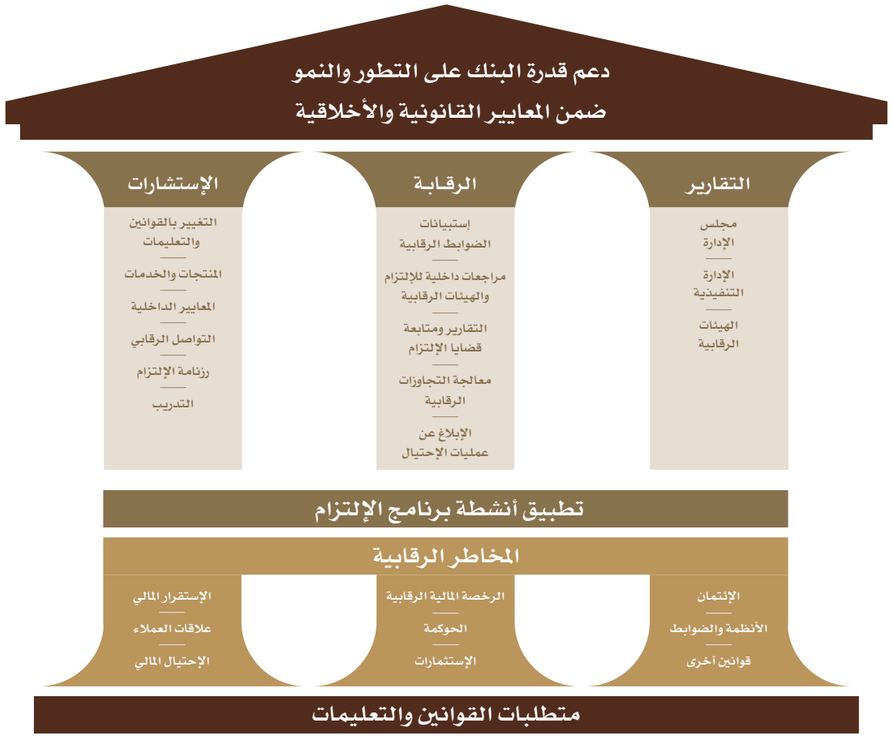

لهذه الغاية، يستثمر البنك بأحدث الأنظمة والإجراءات والموظفين المؤهلين لتطبيق أفضل الممارسات بالسوق وتطوير خطط لمعالجة المخاطر. تعمل الإجراءات المتخذه على تحديد أولويات الأنشطة البنكية لدينا وكيفية الدخول بعلاقات عمل مع العملاء على أساس المخاطر المرتبطة بالعملاء ومستويات العناية الواجبة المفترض إتخاذها وطرق مراقبة الأنشطة الداخلية.

يتم تقييم جميع علاقات العمل مع العملاء لدى مصرف الريان وفق مقاييس محددة للمخاطر تلتزم بمتطلبات كل هيئة رقابية بالدول التي نعمل بها. وتخضع جميع أعمالنا وعلاقات العمل مع عملائنا لإجراءات مختلفة لتحديد هوية العميل بحيث نقوم بتحديد إجراءات العناية الواجبة البسيطة أو المتوسطة أو المشددة على حسب مستوى المخاطر المحتملة التي تمثلها هذه العلاقات على المصرف. ويضمن النموذج المعتمد لدينا تركيز جهودنا ومواردنا على تجنب العلاقات والأنشطة التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة.

يتفادى مصرف الريان إنشاء علاقات تجارية مع أي عميل قبل اتخاذ تدابير العناية الواجبة، بما يشمل التعرف على المستفيد الفعلي للعميل المحتمل وشركائه، والتي يتم تحديدها في إطار تدابير العناية الواجبة.

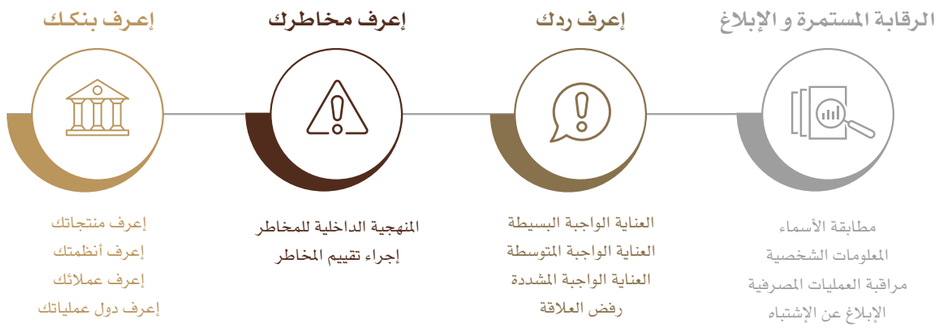

٤- إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين

إن إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين هي ركيزة أساسية من ركائز الدعم الاستراتيجي للمجموعة حيث تعمل على التخطيط المالي للمصرف ووضع الموازنات السنوية وتقديم الخدمات المالية والمحاسبية اليومية بالإضافة إلى إعداد التقارير الداخلية والخارجية.

تتولى الإدارة تسجيل المعاملات المالية وإجراء التحليلات وإعداد التقارير المالية التي ترفع إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والجهات الرقابية والمساهمين والمستثمرين لإبقائهم على اطلاع حول آخر المستجدات المتعلقة بالمركز المالي للبنك.

تحرص الإدارة على التزام السياسات والإجراءات الداخلية بالمعايير والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية والرقابية وبأفضل الممارسات المقبولة في القطاع المصرفي.

تتولى إدارة الشؤون المالية تصميم وتطبيق الأنظمة السليمة المتعلقة بالنواحي التالية:

- الضوابط المالية والمحاسبية
- إعداد التقارير الرقابية والخارجية
- تقييم الأداء المالي الداخلي والمعلومات الإدارية
- إجراء الدراسات التحليلية الأخرى مثل تنظيم الموازنات والتخطيط الاستراتيجي والسيناريوهات
- علاقات المستثمرين

إعداد التقارير الخارجية

- إعداد الحسابات الختامية الموحدة والمدققة التي يجري الإفصاح عنها في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية الموحدة التي تتم مراجعتها من جهة مستقلة والإفصاح عنها كل ثلاثة أشهر
- التقارير الشهرية والدورية التي يجري رفعها إلى الهيئات الرقابية المصرفية المختصة في كل من قطر والامارات العربية المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة

إعداد التقارير الداخلية والمعلومات الإدارية

- وضع وإعداد تقارير يومية وأسبوعية وشهرية لعدد من المسؤولين داخل البنك حول حركة الإيرادات الرئيسية وحركة الأنشطة والأعمال بحسب المنتجات ووحدات الأعمال والمناطق الجغرافية والقطاعات
- تحليل الأداء العام للإيرادات والدخل ورفع التقارير بهذا الشأن إلى الإدارة العليا والمساعدة في توفير البيانات والمعلومات التي يتم استخدامها في إعداد العروض التقديمية للإدارة العليا ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين
- مواصلة العمل على تحسين وتعزيز نوعية ودقة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير حول إدارة أداء البنك بما يضمن القيمة المضافة في هذه التقارير
- مراقبة وتحديد وتحليل التوجهات في بعض الأقسام والإدارات المحددة من أجل فهم محركات العمل التجاري والعمل بشكل وثيق مع المعنيين داخل البنك على إصدار التوجيهات اللازمة في المسائل ذات الطبيعة المالية والمتعلقة بوضع الموازنات المالية

لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة

يترأس اللجنة الرئيس المالي للمجموعة وينـاط بها إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموجودات والمطلوبات وهيكل رأس المال في المجموعة على ضوء الظروف الاقتصادية والأحوال السائدة والمتوقعة بالسوق وضمن حدود المخاطر والسقوف التشغيلية المنصوص عليها في التعليمات الرقابية وضمن سياسات المجموعة ويشمل ذلك الإشراف المجمّع على عمل اللجان المماثلة التي تم تشكيلها في الشركات التابعة للبنك.

مسؤوليات أخرى

تقع على عاتق إدارة الشؤون المالية للمجموعة أيضاً إعداد الموازنات ووضع السيناريوهات للتوقعات والمؤشرات الرئيسية كأداة للتخطيط الاستراتيجي على مستوى البنك وشركاته التابعة.

علاقات المستثمرين

أنشأ المصرف إدارة مختصة لعلاقات المستثمرين تتمتع بنطاق عمل واسع يؤمّن الالتزام بالمتطلبات الرقابية والإشرافية على مستوى الأنشطة المصرفية والتسويق والاتصالات والعلاقات العامة والشؤون المالية من أجل التواصل بشكل أكثر فعالية بين البنك وأعضاء مجلس إدارته والمجتمع المالي والهيئات الرقابية والمستثمرين والمساهمين. وتتولى الإدارة أيضاً العلاقات مع بورصة قطر وهي السوق التي تم إدراج أسهم المصرف فيها وكذلك مع شركة قطر للإيداع المركزي.

تعتبر إدارة علاقات المستثمرين حجر الزاوية في تنظيم وترتيب اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين بما في ذلك إجراء الإفصاحات المطلوبة وإصدار البيانات الصحفية وتأمين النصاب القانوني للجمعيات العامة. كما تتولى تنسيق أي توزيعات للأرباح مع وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات بالمصرف.

هذا وتشارك الإدارة في معظم الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها للمستثمرين في قطر كما تقوم بتنظيم اجتماعات واتصالات مع المستثمرين وجولات ترويجية لتوسيع رقعة انتشار المصرف ورفع اسمه في السوق وجذب المستثمرين إلى البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عقدت وحدة علاقات المستثمرين ٤ مؤتمرات هاتفية للمستثمرين عقب الإفصاح عن البيانات المالية لمصرف الريان بنهاية كل ربع من السنة.

يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على عنوان البريد الإلكتروني IR@alrayan.com أو على الأرقام التالية:
٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤ + أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+.

٥- إدارة الشؤون القانونية

تختص الإدارة القانونية في مصرف الريان بما يلي:

١- رصد المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة التي تواجه المجموعة والعمل على معالجتها بالتنسيق مع أجهزة الرقابة الداخلية الأخرى

٢- تقديم الاستشارات والتوصيات القانونية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفق الحاجة

٣- تقديم الدعم القانوني لكافة إدارات البنك

٤- إدارة ومتابعة كافة القضايا والنزاعات القضائية الخاصة بالمجموعة

٥- التوصية إلى الإدارة التنفيذية بتعيين المحامين الخارجيين للبنك لتمثيل المجموعة خارج دولة قطر

تعزز الإدارة صورة المجموعة في السوق، وتساهم في ربحيتها من خلال ضمان الالتزام بكافة الإجراءات القانونية السليمة خلال مزاولتها لأعمالها، مما يوفر للعملاء داخل قطر وخارجها تجربة موحدة لتنفيذ معاملاتهم وفقاً لأعلى المعايير الدولية والتوثيق القانوني اللازم لتلك المعاملات. إن توفير الخدمات القانونية داخل البنك ومعالجة المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة يساهم بشكل مباشر في دعم ربحية البنك وتعزيز قيمة علامته التجارية.

في العام ٢٠٢٢، واصلت الإدارة القانونية جهودها لتقديم الدعم القانوني بكفاءة وسرعة لجميع إدارات البنك، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. كما قامت الإدارة بمراجعة جميع المسودات والمستندات القانونية التي سيتم إبرامها بين البنك والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى مراقبة كافة شؤون التقاضي الخاصة بالبنك، ولا سيما دعاوى التحصيلات في مختلف الولايات القضائية.

كما قدمت إدارة الشؤون القانونية الدعم للإدارات المعنية والموظفين المشرفين على أنشطة الكيانات والشركات التابعة المملوكة للبنك خارج قطر وذلك بهدف تقديم المشورة القانونية السليمة والمناسبة.

٦- إدارة التدقيق الشرعي

تتبع ادارة التدقيق الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية والتي من واجباتها الرئيسية كونها حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية برفع الأسئلة والاستيضاحات والمنتجات الجديدة والعقود والاتفاقيات والصناديق الاستثمارية لهيئة الرقابة الشرعية والحصول على الموافقات والارشادات والفتاوى، والتدقيق على التطبيق الصحيح في التنفيذ حسب تعليمات وفتاوى الهيئة.

كما تعمل الإدارة على عقد دورات تدريبية لتأهيل الموظفين في كيفية التعامل مع المنتجات والعقود الخاصة في استقبال الحسابات من ودائع استثمارية وغيرها بالاضافة الى أدوات التمويل المتنوعة المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

٧- إدارة الموارد البشرية للمجموعة

تشمل المسؤوليات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية إدارة جميع المسائل المتعلقة بالموظفين والمساعدة فيها والتعامل معها، بما في ذلك وظائف إدارة السياسات، وعملية التوظيف، وإدارة التعويضات والمزايا، وقوانين التوظيف والعمل، وتدريب الموظفين الجدد، والتدريب والتطوير، والاحتفاظ بسجلات الموظفين، وإدارة الأجور والرواتب، وبرنامج مساعدة الموظفين، كما تعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى لدعمها وتلبية متطلباتها.

في العام ٢٠٢٢، وعقب اندماج مصرف الريان وبنك الخليجي في ديسمبر ٢٠٢١، نجح الكيان المدمج في تعيين عدد من المواطنين القطريين في مناصب عليا، ما عكس التزام البنك بسياسة التقطير وتعزيز قدرته على توظيف وتطوير أفضل المهارات المؤهلة والحفاظ عليها، لا سيما المواطنين القطريين. كما واصل البنك توظيف المواهب القطرية والانتهاء من نقل بيانات موظفي الخليجي إلى مصرف الريان، بما في ذلك إجراءات تغيير جهة العمل لدى وزارة الداخلية من خلال إصدار عقود عمل جديدة والعمل على توحيد وتحسين السياسات والمسميات والدرجات الوظيفية والتعويضات وإدارة عملية تقييم الأداء الوظيفي. وتماشياً مع استراتيجية التقطير الخاصة بنا، قمنا بترقية عدد من الموظفين القطريين إلى مناصب قيادية.

إن الخطط الحالية والمستقبلية للموارد البشرية لدى مصرف الريان، إلى جانب الالتزام بالإدارة الفعالة، ونظام المكافآت عالي التنافسية، والكفاءة الكبيرة لآلية التوظيف، جميعها توفر لمصرف الريان موقعاً متميزاً من حيث القدرة على ضمان مسيرة مهنية مستدامة للموظفين.

فضلاً عن ذلك، وضع مصرف الريان برامج لجذب المواهب وبرامج للتعلم والتطوير لخدمة أهدافه الإستراتيجية ولضمان وجود خطة إحلال مناسبة على جميع المستويات. وقد نجحنا في تحقيق هدفنا في دعم مشروع الدمج من خلال تقديم برامج تدريبية عبر وسائل مختلفة حول الصيرفة الإسلامية والمنتجات والأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بها.

كما تم تنظيم ورشات عمل للتدريب الفني والتطوير المهني بهدف توحيد مستوى خدمات موظفي الخط الأمامي لدينا والارتقاء به إلى جانب تحسين الكفاءات الفنية، حيث أتممنا بنجاح ٩,٨٠٠ ساعة تدريب إجمالية للموظفين، إلى جانب التدريبات الإلزامية مثل تدريبات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأمن المعلومات، والتي تم إجراؤها لجميع موظفي مصرف الريان.

انسجاماً مع استراتيجية مصرف الريان، شكّل دعم الكفاءات القطرية وتطويرها جزءاً جوهرياً من جميع المشاريع الجارية التي تم إطلاقها عام ٢٠٢٢، بما في ذلك المشاركة الفعالة للموظفين القطريين في صياغة خططهم للتطوير المهني، إلى جانب الرعاية والمشاركة في برنامج كوادر مالية الذي تُجريه أكاديمية قطر للمال والأعمال، وإعداد برامج تدريبية شاملة متناوبة بدعم من جميع أعضاء الإدارة والأقسام المختلفة.

ودعماً لرؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ وتماشياً مع استراتيجيتنا للتقطير، نواصل التزامنا بتطوير الشباب القطري من خلال تقديم برنامج رعاية الطلاب بالتعاون مع جامعة قطر، فضلاً عن فرص التدريب الداخلي للطلاب القطريين بالتعاون مع مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة وأكاديمية قطر للمال والأعمال.

٨- إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية للمجموعة

واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية لمجموعة مصرف الريان مهمتها في ضمان سلاسة وأمان العمليات في جميع قطاعات الأعمال على مدار ٢٠٢٢، لتبرهن على مرونتها الكبيرة في التعامل مع عملية الاندماج الخاصة بالمصرف وتجاوز التحديات المختلفة التي تواجه القطاع المصرفي.

وتم اتخاذ قرارين استراتيجيين مهمين في ٢٠٢٢ وتنفيذهما بهدف تحقيق هذه الغاية؛ وجاء القرار الأول لضمان توجيه الجهود والموارد والتركيز على أن تكون عملية الاندماج سلسةً وسريعةً قدر الإمكان لتوفير تجربة عملاء فعالة ومثمرة منذ اليوم الأول، في حين تمحور القرار الثاني حول توفير مزيد من الموارد لدعم مصرف الريان في وضع منهجية الأعمال وتحديد مسار العمليات المصرفية وتعزيز قسم تكنولوجيا المعلومات ودعم رحلة التحول الرقمي.

وحافظ مصرف الريان على أهدافه الرئيسية المتمثلة بإرضاء العملاء والالتزام بالقواعد والأنظمة المصرفية الإسلامية واعتماد سياسة واعية بالمخاطر فيما يتعلق بتبسيط العمليات الرقمية لتسهيل الخدمات المصرفية للعملاء وخدمتهم بشكل فعال بالاعتماد على الموارد المتاحة.

وعمل مصرف الريان بجهد كبير على نقل جميع البيانات والمنتجات والخدمات لضمان توفير جميع الخدمات المطلوبة للعملاء من الكيانين أثناء عملية الاندماج؛ وشملت هذه الجهود العمل عن كثب مع الجهات الرقابية والخبراء الاستشاريين لتمهيد الطريق أمام عملية اندماج ناجحة وقوية. وشكلت خطة تحول مصرف الريان واحدةً من أسرع وأسلس عمليات الاندماج التي شهدها السوق على الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها، بما في ذلك تعديل العديد من المنتجات والعمليات التقليدية بشكل سريع ودقيق بما يتماشى مع القواعد والممارسات المصرفية الإسلامية.

كما أحرز مصرف الريان تقدماً ملحوظاً في استخدام نظام المعالجة المباشرة لكثير من عمليات التمويل التجاري والخزينة، حيث حصد جائزة التميّز في المعالجة المباشرة للدفعات تقديراً لأدائه الرائع وخدماته المميزة في هذا المجال.

وقدم مصرف الريان عدداً من خدمات وتقنيات الدفع الجديدة لدعم جهود دولة قطر في استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، بما في ذلك خدمة آبل باي وجوجل باي وبطاقات همیان مسبقة الدفع وخدمات الدفع عن طريق الهاتف الجوال.

واستهل مصرف الريان، بعد عملية الاندماج، رحلته الطموحة في مجال التحول الرقمي لرفع جودة خدماته المُقدّمة بما يلبي توقعات العملاء ويتوافق مع استراتيجيته الخاصة للنمو والتوجهات الرقمية في القطاع المصرفي منذ بداية عام ٢٠٢٣ وما بعده. كما يسعى لتوظيف رحلة التحول الرقمي الخاصة به بهدف تطوير مجموعته التقنية وعملياته بشكلٍ كامل والاستفادة من أحدث التقنيات الرقمية الآمنة والموثوقة.

٩- الاتصالات المؤسسية

تعمل إدارة الاتصالات المؤسسية بشكل وثيق مع كافة وحدات الأعمال من أجل الترويج لخدمات المصرف وأعماله فهي مسؤولة عن إدارة العلامة التجارية للمصرف والإشراف على أساليب التواصل مع جميع المعنيين سواء الموظفين أو العملاء الحاليين والمحتملين والصحفيين ووسائل الإعلام والمساهمين والجهات الرقابية والمحللين.

تتولى إدارة علاقات الشركة والتسويق في المصرف عدة وظائف على الشكل التالي:

التسويق وإدارة العلامة التجارية: ويشمل ذلك الترويج للعلامة التجارية للمصرف وخدماته عبر كافة القنوات ووسائل الإعلام وإجراء البحوث والدراسات على العملاء والسوق وإعداد أدوات التواصل مع العملاء سواء الهادفة لاستقطاب عملاء جدد أو المحافظة على العملاء الحاليين والتسويق للفروع وإدارة وتصميم المواد والوسائط الترويجية وتطوير قنوات التوزيع بالتعاون مع وحدات الأعمال المعنية وكذلك إدارة الموقع الإلكتروني للبنك وقنواته الخاصة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

العلاقات العامة والتواصل الخارجي: ويشمل ذلك الإعلانات والبيانات الصحفية الصادرة عن المصرف والعلاقات العامة للحملات الترويجية وفرص المشاركة في الفعاليات والندوات وتوقيع الشراكات والرعاية وإعلان التعيينات ورصد الأخبار في وسائل الإعلام والتدريب الإعلامي وتنظيم المقابلات وإدارة عملية التواصل في أوقات الأزمات وتغطية أخبار وأنشطة مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الفعاليات: وتشمل تنظيم الفعاليات والأنشطة مثل حفل الموظفين وفعاليات إطلاق الخدمات الجديدة ورعاية الفعاليات والندوات والمؤتمرات وفعاليات العملاء والفعاليات الصحفية مثل تنظيم المؤتمرات الصحفية ولقاءات الصحفيين والمشاركة في تنظيم الجمعيات العمومية للمساهمين.

التواصل الداخلي: ويشمل ذلك إدارة عملية التواصل بأكملها داخل المصرف بدءاً من شبكة الإنترانت الداخلية وإصدار النشرة الدورية لآخر الأخبار عن البنك ونشر التعاميم الصادرة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا والإعلان عن أبرز الإنجازات حول الأنشطة والأعمال مثل إطلاق الخدمات الجديدة وفتح الفروع الجديدة ورعاية الفعاليات وما إلى ذلك.

المسؤولية الاجتماعية للشركة ومبادرات الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة: وتشمل كافة أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية ومبادرات الاستدامة البيئة والمجتمع والحوكمة بما في ذلك تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتغطية الفعاليات الاجتماعية واختيار الشراكات والرعاية والهبات الخيرية والمبادرات الترويجية للموظفين المتطوعين في العمل الخيري وفي القضايا الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول هذاالموضوع، يرجى مراجعى القسم ٧ من التقرير السنوي.

الدعم اللوجستي: ويشمل ذلك دعم مختلف إدارات البنك بمواد التسويق وأدوات التواصل والتصاميم الخاصة مثل اللوحات الإعلانية وتصميم العروض التقديمية والإشراف على تكوين المحتوى بما في ذلك دعم المبادرات التي تطلقها مختلف الأقسام والإدارات على سبيل المثال لا الحصر البرنامج التعريفي للموظفين الجدد واستطلاعات الرأي وغيرها.

في العام ٢٠٢٢ أنجزت إدارة الاتصالات المؤسسية إحدى أهم الخطوات في مسيرة البنك نحو التحول الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات عالية مع إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمصرف الذي يتميز بلمسة عصرية وسهولة التصفّح. وقد تم إطلاق الموقع بتصاميم جديدة مبتكرة تعكس القيم الأساسية للبنك المتمحورة حول الابتكار والتجدد وبما ينسجم مع استراتيجيتة البنك نحو التحول الرقمي والحداثة. فضلا عن ذلك، بذلت إدارة الاتصالات المؤسسية قصارى جهدها ليكون مصرف الريان في قلب الحدث ولهذه الغاية نجحت الإدارة في عقد اتفاق ليكون البنك راعي رئيسي لمدينة الألعاب الترفيهية لوسيل ونتر وندرلاند. كذلك، وانطلاقا من التزامنا بالهوية الوطنية وتراثنا العريق وولاء ووحدة الشعب لدولتنا الحبيبة قطر، تم التعاون مع اللجنة المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني لرعاية اليوم الوطني ٢٠٢٢ ضمن فئة «السيب». وخلال الحدث التاريخي لاستضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم الفيفا ٢٠٢٢ كانت الإدارة فاعلة بشكل كبير في الترويج لمصرف الريان أمام الزوار والمشجعين خلال المهرجان الرياضي الكبير وتم إطلاق فيديو ترويجي الأول بعنوان « أهلا بالعالم في قطر» وفيديو آخر بعنوان « شكرا قطر على الاستضافة الناجحة للبطولة» تعبيراً عن فخرنا وامتناننا لاستضافة هذا الحدث الكبير.

الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة

تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة

انطلاقًا من حرصه على دعم المجتمع، فإن المصرف يسترشد في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمصرف يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، يقوم المصرف واستناداً إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بتحصيل مبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقد بلغت مساهمة البنك للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٣٥,٦٤٤,٠٠٠ ريال قطري.

شهد برنامج المسؤولية الاجتماعية في مصرف الريان العديد من التطورات في عام ٢٠٢٢، حيث تولينا هذا العام دعم مبادئ الشمولية وأنماط الحياة الصحية والجهود في مجال الرياضية، وساهمنا في نشر الوعي حول تقنيات الحماية من عمليات الاحتيال الإلكتروني.

وتعاونا خلال عام ٢٠٢٢ مع العديد من المؤسسات الاجتماعية وغير الربحية في قطر، بما في ذلك مركز رعاية الأيتام (دريمة) والجمعية القطرية للسرطان ومركز قطر للتوحد وذوي الاحتياجات الخاصة. وقدّم مصرف الريان هذا العام تبرعاً كريماً للمساهمة في برامج الدعم الشاملة التي يقدّمها مركز إحسان لكبار السن في قطر، والتي تشمل الرعاية النهارية والنفسية والدعم الاجتماعي والاستشارات وخدمات التعلم الإلكتروني.

وشارك موظفو مصرف الريان في حملة للتبرع بالدم تم تنظيمها بالتعاون مع مركز التبرع بالدم في مؤسسة حمد الطبية كما خضعوا لدورة تدريبية خاصة للغة الإشارة فيما يخص المصطلحات المصرفية والمالية بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ما أتاح لهم التواصل بشكل أفضل مع العملاء الذين يعانون من إعاقة سمعية.

وانطلاقاً من جهودنا لتعزيز مستويات الصحة في المجتمع، عمدنا أيضاً إلى استضافة حملة توعية حول مرض السكري تزامناً مع اليوم العالمي للسكري الذي يصادف يوم ١٤ نوفمبر من كل عام، وذلك بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري ومركز «لين اند فت» في الدوحة. وتولى خبراء من الجمعية القطرية للسكري إدارة جلسة توعية للموظفين

في مقرنا الرئيسي حول أهمية الكشف المبكر لمرض السكري للمساعدة على الوقاية من المرض والسيطرة عليه، حيث يمكن إدارته مدى الحياة من خلال العناية والمتابعة الذاتية. كما اطلع الموظفون على آليات الجسم في التعامل مع ارتفاع مستويات السكر في الدم، واستكشفوا مجموعة من النصائح لاتباع أنماط حياة صحية، إضافةً إلى أهمية ممارسة التمارين الرياضية بصورة منتظمة وتجنب زيادة الوزن وغيرها من النصائح العامة للوقاية من السكري. وقدم أخصائي التغذية من مركز لين اند فت لمحةً عامة حول الأنظمة الغذائية الصحية وتحضير وجبات تساعد على مكافحة السكري، حيث تناول جميع الموظفين بعد ذلك وجبة صحية مجانية.

وخلال بطولة العالم لكرة القدم، أطلقنا حملة توعية قوية على وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة عمليات الاحتيال والتصيد الإلكتروني، بهدف حماية أفراد المجتمع من الهجمات الإلكترونية خلال فترة إقامة البطولة وما بعدها. وتضمنت الحملة مجموعة من الرسائل سلطت الضوء على بعض الأخطاء التي تعرّض الأشخاص للمخاطر الإلكترونية، ونبهت المتابعين حول الوسائل الممكنة لتجنبها.

واختُتم العام بحدث مميّز حيث قام مصرف الريان برعاية أوّل حلبة للتزلج على الجليد في الهواء الطلق بالمنطقة في «لوسيل ونتر وندرلاند» الواقعة في جزيرة المها، ما أتاح لنا تقديم المزايا لعملائنا بما يشمل الترقيات السريعة لبطاقات الدخول والخصومات على أسعار التذاكر لعملاء الخدمات المصرفية المميزة والعملاء الذين يستخدمون بطاقة مصرف الريان الائتمانية للدفع. وتعكس هذه الرعاية التزامنا الراسخ تجاه الرياضة ودورها في تعزيز مستويات الصحة في المجتمع.

وتؤكد هذه الأنشطة التزام مصرف الريان بمبادئ الشريعة الإسلامية لتعزيز مزايا المجتمع الشامل. هذا وحرصنا من خلال دعمنا لمركز إحسان على رفد الركائز الإنسانية والتنموية الاجتماعية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى منح المواطنين فرصة تطوير إمكاناتهم وتعزيز دورهم الفعال في مجتمعنا الأشمل.

فلسفتنا تجاه المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يركز مصرف الريان اهتمامه بشكل كبير على المبادئ الأربعة عشر للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بما فيها توطين الوظائف وتمكين المرأة والاستدامة والتي تتسجم جميعها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وإثباتاً على اهتمامه بهذا الموضوع وريادته في هذا المجال، أطلق البنك إطار التمويل المستدام وهو أول بنك إسلامي يطلق مثل هذا البرنامج في قطر وتم بموجبه إطلاق أول وديعة خضراء وبرنامج للتمويل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد أصدرت ستاندر آند بورز تأكيداً مستقلاً بأن البرنامج يتوافق مع أعلى المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وترتبط استراتيجية البنك في مجال الاستدامة بالاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي لدولة قطر التي تضع الإطار العام لحماية البيئة في قطر.

إن إطار الاستدامة لمصرف الريان يعزز التزامه في الجهود التي تبذلها الدولة لبناء أنظمة متقدمة في مجالي الصحة والتعليم، وإعداد قوة عمل تتميز بأعلى مستويات التحفيز والإمكانات، بهدف المشاركة في تحسين العناية والوقاية الاجتماعية، وفي تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل هذه الشركات والمشاريع الأخرى ذات الصلة مثل المباني الخضراء والطاقة المتجددة.

إن إطلاق أول وديعة خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة يوفر حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، وفي إطار سعينا للتميز في مجال الاستدامة البيئية، حرص البنك على تضمين عناصر الاستدامة الأساسية في عمله حيث قام ضمن مبنى المقر الرئيسي بتركيب إضاءة موفرة للطاقة وألواح الطاقة الشمسية لتوفير استهلاك الطاقة واعتمد نظام ترشيد المياه وفصل النفايات لإعادة تدويرها كما أطلق البنك حملة داخلية لتحويل العمل المكتبي ليكون عملاً صديقاً للبيئة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتحول نحو التقنيات الرقمية والإلكترونية.

استراتيجية الاستدامة

يفخر مصرف الريان بالتزامه بأن يصبح أحد أهم الجهات الرائدة في مجال الاستدامة، وذلك من خلال تقديم برنامج مبتكر للتمويل المستدام لدعم مسيرة تحول دولة قطر وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وتتمحور الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية حول أهم القضايا البيئية والاجتماعية، وهي القضايا التي يلتزم مصرف الريان بمعالجتها في إطار استراتيجيته في مجال الاستدامة، والمبينة أدناه.

ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠	مساهمتنا في مصرف الريان بتحقيق هذه الأهداف من خلال برنامج التمويل المستدام
التنمية البشرية	يلتزم مصرف الريان بدعم جهود دولة قطر الرامية إلى تطوير أنظمة صحية وتربوية متقدمة وإعداد قوى عاملة تتمتع بالكفاءة والحافز. كما يلتزم مصرف الريان بتحسين الرعاية والحماية الاجتماعية في الدولة.
التنمية الاجتماعية	
التنمية الاقتصادية	يلتزم مصرف الريان بتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من سجله الرائد في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
التنمية البيئية	يلتزم مصرف الريان بالحفاظ على البيئة وحمايتها بما يشمل الهواء والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي.

يلتزم مصرف الريان بمعالجة أولويات قطر البيئية من خلال نشاطه، وخصوصاً زيادة التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بهدف مساعدة دولة قطر على التخفيف من حدة التغير المناخي وتحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل انبعاث الغازات الدفيئة.

استراتيجية مصرف الريان المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

طور مصرف الريان استراتيجية مبتكرة وفاعلة للشركات الصغيرة والمتوسطة تتسجم مع الأهداف المذكورة آنفاً لرؤية قطر الوطنية. وتركّز هذه الاستراتيجية على النقاط المحورية التالية:

- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
- رواد الأعمال والموهوبون
- ابتكارات الأعمال
- المهارات المهنية المستقبلية
- المشاريع الناشئة الملتزمة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- دعم مشاريع التأثير الاجتماعي
- المشاريع المتمحورة حول ابتكارات الشباب وبرامج تطوير الشباب
- رائدات الأعمال وتمكين المرأة في المجتمع
- الشركات العاملة على برامج للمهارات المستقبلية

حوكمة الاستدامة في مصرف الريان

يشرف مجلس إدارة مصرف الريان، من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له، على حوكمة البنك الشاملة بما في ذلك تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والموافقة عليها. وبالتوازي مع ذلك، فقد تم تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تنفيذ إطار العمل. وتعمل هذه اللجنة تحت الإشراف المباشر للرئيس التنفيذي للمجموعة، والذي يقدم بدوره التقارير بشكل منتظم إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة مجتمعاً على اطلاع بأحدث التطورات، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا السياق.

إطار عمل مصرف الريان لخيارات التمويل المستدام

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢ حصل مصرف الريان على رأي مستقل بشأن إطار عمل خيارات التمويل المستدام، قدمته شركة إس أند بي جلوبال، والتي رأت أن إطار العمل الذي طوره المصرف يتوافق مع التالي:

- مبادئ السندات الاجتماعية الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الاجتماعي الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٢١
- مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الأخضر الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢١
- إرشادات سندات الاستدامة الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال

في سبيل تحقيق رسالة مصرف الريان، وبهدف تقديم مشاريع تمويل تحقق مكاسب تدعم استراتيجية مصرف الريان ورؤيته، فقد رأى المصرف إنشاء إطار عمل لخيارات التمويل المستدام («إطار العمل»)، والذي يستطيع المصرف بموجبه إصدار السندات والصكوك والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة. ويتوافق إطار العمل مع مبادئ السندات الخضراء ٢٠٢١ ومبادئ السندات الاجتماعية ٢٠٢١ وإرشادات سندات الاستدامة ٢٠٢١ الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ التمويل الأخضر ٢٠٢١ ومبادئ التمويل الاجتماعي ٢٠٢١ الصادرة عن جمعية أسواق التمويل. كما ينسجم إطار العمل أيضاً مع الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات والذي أصدره مركز قطر للمال في مارس ٢٠٢٢، وهو الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف إلى تعزيز تنمية سوق التمويل المحلي في الدولة. ويعمل الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات من مركز قطر للمال على تحقيق التكامل بين المتطلبات والمزايا المحلية من جهة، وبين مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال المقبولة على المستوى العالمي من جهة أخرى، بهدف توفير منظومة متناغمة للأسواق المالية محلياً بالاستناد إلى المعايير الدولية.

تماشياً مع هذه المبادئ، يؤكد مصرف الريان اعتماد المبادئ التالية لكل من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يتم إصدارها:

١) استخدام المتحصلات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مستدامة تحقق معايير الأهلية لتصنيفها كمشاريع خضراء أو اجتماعية.

٢) عملية تقييم المشاريع واختيارها

ستخضع المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة إلى الدراسة اللازمة من قبل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة، بما يضمن تحقيقها للمعايير المذكورة آنفاً ضمن فقرة «استخدام المتحصلات».

وتتألف لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة لدى مصرف الريان من ممثلين عن الإدارات التالية: إدارة الخزينة، إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الاتصالات المؤسسية ومكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة – الاستراتيجية والتطوير وإدارة الحوكمة/سكرتير الشركة، وإدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر. كما يمكن إضافة ممثلين آخرين لعضوية اللجنة تبعاً للمشاريع التي يتم اختيارها. وتجتمع اللجنة، التي يرأسها رئيس القطاع المالي للمجموعة، بشكل نصف سنوي لمراجعة المواضيع المتصلة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والإشراف عليها.

٣) إدارة المتحصلات

يخصص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء و/أو الاجتماعية المؤهلة، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، وبالاستعانة بسجل مصرف الريان للتمويل المستدام. سيتولى سجل التمويل المستدام تخصيص متحصلات جميع السندات أو الصكوك أو عمليات التمويل الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة، حيث ستتم من خلاله متابعة المعلومات التالية على الأقل:

- نوع المعاملة المصرفية المستدامة: القيمة الأولية للمتحصلات، تاريخ المعاملة، تاريخ الاستحقاق، وسجل السداد أو الإطفاء.
- تخصيص استخدام المتحصلات: اسم وتوصيف المشاريع المؤهلة الخضراء و/أو الاجتماعية المخصوصة وغير المخصوصة، المبلغ المخصص لكل من المشاريع الخضراء و/أو البيئية، حصة مصرف الريان من التمويل، تاريخ الاستحقاق، والرصيد المتبقي من المتحصلات التي لم يتم تخصيصها في حال وجودها.

٤) رفع التقارير

ينشر مصرف الريان تقريراً حول إصداراته الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة (من السندات والصكوك والتمويلات)، يتناول فيه المبالغ المخصصة والأثر المحقق وذلك في مهلة أقصاها سنة من تاريخ كل إصدار. ويتم النشر في التقرير السنوي لمصرف الريان وبشكل سنوي إلى حين تخصيص صافي متحصلات الإصدارات بشكل كامل. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يقم البنك بعد بأي إصدارات ضمن البرنامج.

الأنشطة المصرفية الأساسية

١- قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

مصرف الريان هو أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة حيث يمتلك قاعدة رأسمالية راسخة وسيولة وفيرة مما يعزز دوره في دفع عملية التنمية والتطوير التي تشهدها دولة قطر نحو تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٢٣ بالاستناد إلى مروحة خدماته الواسعة وخبرة فريق العمل.

كان قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الريان ولا يزال عاملاً حاسماً في نجاح البنك، فقد حقق أداءً متفوقًا عامًا بعد عام وساهم بشكل كبير في صافي أرباح البنك. يتكون القطاع من قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقسم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكلاهما يواصل التركيز على مجالات تخصصهما وبيع المنتجات الأخرى التي يقدمها البنك وعلى خدمة عملائنا في قطر وتلبية متطلباتهم الدولية.

خلال العام ٢٠٢٢ حافظت إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على علاقة وثيقة وتعاون قريب مع العملاء في كل من القطاعين الحكومي والخاص، ونجحت في ضم عملاء جدد من الشركات لتنويع قاعدة العملاء، مع الحفاظ على التركيز على توسيع الأعمال. وقد نجح فريق العمل في إنجاز معاملات رائدة لدعم جهود الجهات الحكومية ذات الصلة لتحديث البنية التحتية وتطوير مشاريع جديدة في قطر، كما عمل بشكل دؤوب مع جميع العملاء على مدار العام لضمان الاستخدام الأمثل لتمويل رأس المال العامل، ودعم احتياجات تمويل الشركات الخاصة بهم.

تماشياً مع أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واصل مصرف الريان دعم الشركات المحلية القطرية والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول مصممة خصيصاً لها، وتعاون قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا بنجاح مع الحكومة خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات لتنفيذ برنامج الاستجابة الوطنية لكوفيد-١٩، والذي يهدف إلى حماية الاقتصاد وتوجيه الأموال إلى أكثر الشركات الصغيرة والمتوسطة استحقاقًا. علاوة على ذلك، يساهم فريق العمل في هذا القسم بدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال القطريين من خلال تعاونه مع بنك قطر للتنمية لتوفير التمويل اللازم لهم من خلال برنامج الضمين.

وفي العام ٢٠٢٢ كان مصرف الريان أول بنك إسلامي يطلق برنامج الوديعة الخضراء المتوافق مع أحكام الشريعة. توفر هذه الوديعة حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وخلال العام أيضاً قدمت وحدة إدارة النقد لدينا حلولا إلكترونية مخصصة لدفع الأرباح لعدد من العملاء من الشركات كما قدمنا خدمة كاملة متكاملة لأحد كبار العملاء من الشركات لتحصيل إصدارات الأسهم الخاصة به وقمنا بتفعيل عدد من الخدمات الهامة ضمن منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لمساعدة العملاء على إجراء معاملاتهم بسرعة وكفاءة بما في ذلك القدرة على التنفيذ الفوري للحوالات المالية المحلية ودفع الأجور.

في عام ٢٠٢٣، سنواصل تزويد عملائنا بحلول مصرفية مبتكرة ومستويات عالية من الخدمة بهدف أن نكون الخيار الأول للتعلامات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة.

٢- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفيّة الخاصة

في العام ٢٠٢٢ استكمل مصرف الريان بنجاح الدمج التشغيلي مع بنك الخليج التجاري. بقي تركيزنا الأساسي على عملائنا، وقد نجحنا في تحويل حسابات الخليجي التقليدية إلى محفظة تمويل وودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومع تزايد الطلب على الحلول المبتكرة، يركز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفيّة الخاصة على توفير وصول مريح إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة من خلال المنتجات والخدمات الخاصة بكل قطاع. يتألف القطاع من قسم الخدمات المصرفية الخاصة وقسم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المميزة.

وشكّلت الخدمات المصرفية الخاصة مصدر إيرادات هام وثابت بفضل الخدمة المتفوقة والمخصّصة التي نقدّمها لعملائنا المتميزين. ويعود الأداء القوي لهذه الخدمات إلى سعينا للحفاظ على علاقات متينة مع عملائنا الحاليين والعمل على زيادة أعداد العملاء الجدد بصورة ثابتة. كما يتعاون فريق الخدمات المصرفية الخاصة بشكلٍ وثيق مع شبكة فروع مصرف الريان في المملكة المتحدة وفرنسا لتلبية احتياجات العملاء وتأسيس أعمال رابحة في المناطق التي تتواجد فيها هذه الفروع.

من جهتها، حققت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية المميزة أداءً لافتاً في عام ٢٠٢٢ مع تسجيل إيرادات ثابتة وتنمية قاعدة العملاء لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق استقطاب مجموعة جديدة من العملاء القطريين ضمن الخدمات المصرفية المميزة والتعاون مع أهم جهات العمل، ما ساهم في الحفاظ على ثبات محفظة عملائنا خلال الفترة الماضية المليئة بالتحديات. كما أطلقنا عدة حملات لجذب مجموعة من عملاء الخدمات المصرفيّة المميزة بهدف تحقيق الأرباح وضمان النجاح خلال عام ٢٠٢٢. وينصب اهتمامنا الكبير على تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة بهدف الاستمرار في تنمية قاعدة عملائن ضمن الشرائح المستهدفة.

وأطلقنا هذا العام عدة مشاريع للترويج لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، حيث تعاونّا مع فيزا انترناشيونال لتقديم بطاقات فيزا بلاتينوم وفيزا سيجنتشر تحمل علامة فيفا لعملاء الخدمات المصرفية المميزة، إلى جانب توفير بطاقات فيزا إنفينيت المعدنية لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة. وأتاحت حملتنا الترويجية الخاصة باستخدام بطاقة الائتمان لعملائنا فرصة استخدام بطاقة الائتمان وربح واحد من ٥٦ عرض لمشاهدة مباريات كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، بما فيها المباراة الافتتاحية للبطولة أو إحدى مباريات دور المجموعات أو الدور ربع النهائي أو المباراة النهائية. كما وزعنا مجموعة فريدة من الأوراق النقدية التذكارية الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعملائنا من المواطنين القطريين والسكان والزوار من عشاق كرة القدم بمناسبة البطولة، حيث حملت هذه الأوراق علامة بطولة العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.

وامتدّت خدماتنا إلى المحافظ الإلكترونية مثل آبل باي وجوجل باي وفيتبيت باي وجارمين باي لتمكين عملائنا من استخدام الهواتف الجوالة والأجهزة الذكية المحمولة لإتمام عمليات الدفع غير التلامسية باستخدام البطاقة، وذلك تماشياً مع سعينا الدائم لتقديم أحدث الحلول الرقمية. كما قدّمنا محفظة الريان الرقمية المتصلة بنظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال، والتي تتيح إتمام العمليات المالية غير النقدية بين الأفراد وعمليات الشراء ضمن المتجر باستخدام الهاتف.

وأطلق مصرف الريان أيضاً حساب «الذهبي»، حساب التوفير عالي الربح الأكثر تميزاً، والذي يتيح للعملاء إيداع مدخراتهم في هذا الحساب والحصول على واحدةٍ من أعلى معدلات الربح المتوقعة في قطر.

أسفرت عملية الاندماج عن زيادة عدد فروع مصرف الريان لتصبح حالياً ١٣ فرعاً لخدمات الأفراد، وثلاثة فروع تنفيذية لخدمات الشركات، إضافةً إلى ١١١ جهازاً من أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي تخدم جميع العملاء من مختلف قطاعات الأعمال سواء في الخدمات المصرفية للشركات أو المؤسسات أو الخدمات المصرفية للأفراد وتتوزع في جميع أنحاء المدن الرئيسية في قطر، بما في ذلك مراكز التسوق والأسواق التقليدية والمناطق التجارية.

نهدف في عام ٢٠٢٣ إلى الاستمرار بتقديم مستوىً استثنائي من الخدمات لعملائنا المميزين وتوسيع أعمالنا المصرفية الرقمية، مع مواصلة جهودنا لنصبح لنصبح أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر للخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الأفراد.

٣- قطاع الخزينة والمؤسسات المالية

من الأمور البديهية الهامة لأي مصرف كبير أن يكون لديه إدارة فاعلة للخزينة والمؤسسات المالية التي تمثل مركز الثقل في البنك وتلعب دور الشريان الرئيسي الذي يتشعب لعدد من القنوات داخل المؤسسة. تساهم إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في مصرف الريان في تسهيل مهمة البنك ببناء اسم قوي وإرساء قاعدة أصول متينة حيث توفر الإدارة، على سبيل المثال، مصادر موثوقة للتمويل تضمن الحفاظ على قوة رأس المال والربحية بما ينسجم مع استراتيجية مجلس الإدارة لمستقبل البنك، إلى جانب دورها في مساعدة الإدارة العليا على تحقيق أهدافها المتمثلة بتنمية ربحية المصرف وضمان الجودة العالية لأصوله والحد من المخاطر وتعزيز العلامة التجارية.

وتعتمد إدارة الخزينة لدى المصرف على مجموعة متكاملة من منتجات وحلول الخزينة وخدمات المؤسسات المالية المصممة لدعم أنشطة المصرف وتلبية احتياجات عملائه، بما يسهم في تعزيز مبادئ الصيرفة الإسلامية وممارساتها.

تشمل الخدمات باقةً واسعةً من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما فيها الوكالة والوكالة العكسية والتداول الفوري للعملات الأجنبية وعقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات (وعد) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى التورق وصكوك الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمرابحة في السلع الأساسية والمرابحة العكسية ومقايضة العملات وعقود الخيارات ومبادلة معدلات الربح والودائع لأجل والودائع المركبة وحلول التحوط والمرابحة المضمونة وتسهيلات التمويل الثنائية والمشتركة.

إدارة الأصول والخصوم

تضمن وحدة إدارة الأصول والخصوم وجود ثلاثة عناصر رئيسية في المصرف، وتشمل (١) سيولة وفيرة في جميع الأوقات (٢) وآلية فعّالة لإدارة تكاليف التمويل (٣) والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية والمعايير المنصوص عليها في اتفاقية بازل ٣. وتحرص الوحدة على تحقيق هذه الشروط من خلال (أ) توسيع قاعدة عملاء المصرف؛ (ب) وتعزيز علاقات التعاون المحلية للمصرف مع السعي لبناء علاقات جديدة؛ (جـ) وتوسيع علاقات المصرف على الصعيد الدولي؛ (د) والاستفادة من أسواق رأس المال فيما يتعلق بإصدارات الأوراق المالية العامة والخاصة؛ (هـ) واعتماد تدابير وسياسات الرقابة الداخلية.

العملات الأجنبية والمشتقات المالية

تعمل هذه الإدارة جنباً إلى جنب مع وحدة إدارة الأصول والخصوم لإدارة معاملات الصرف الأجنبي وتنفيذها، مع مراقبة صافي مركز العملات الأجنبية المفتوح والشامل في المصرف. كما تساهم في الحد من مخاطر أسعار الربح وتقلبات صرف العملات الأجنبية على المصرف من خلال تنفيذ آليات فعالة لمواكبة التطورات السريعة في السوق. وانسجاماً مع هدف الإدارة لتعزيز إيرادات المصرف، تسعى الوحدة باستمرار إلى استكشاف فرص جديدة لتعزيز إيرادات محفظة استثمارات المصرف والاستفادة من الفرص الحصرية لصرف العملات الأجنبية وفقاً لقابلية البنك على تحمل المخاطر.

مبيعات الخزينة

تركز وحدة مبيعات الخزينة على هدف محدد يجمع بين استدراج السيولة وتعزيز الإيرادات، حيث نجحت في تعزيز مصادر السيولة للمصرف من خلال تسويق برنامج اصكوك الخاص بالمصرف وتعزيز حضور المصرف محلياً وتوسيع علاقاته الدولية. كما ساهمت أنشطة تسويق حلول الخزينة وبيعها في تلبية متطلبات عملاء المصرف ودعم إيرادات البنك بشكل فاعل. ونجح فريق الوحدة أيضاً في بناء سمعة جيدة بعد ترسيخ حضوره في مجاليّ الصرف الأجنبي وأعمال التحوط باستخدام المشتقات المالية في السوق المحلية.

الاستثمارات وأسواق الدين

يعمل قسم استثمارات الخزينة، بالانسجام مع استراتيجية المصرف، على استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والأسهم. ويحرص القسم على تنفيذ الاستثمارات ضمن فئات الأصول المذكورة بما ينسجم مع معايير المخاطر والتوجيهات المعتمدة في المصرف من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال استراتيجية البنك ولوائحة وسياساته ومعايير الحوكمة. ويضمن هذا الاتجاه تحقيق مركز متوازن ومتنوع وقوي للمصرف وسيولته، إضافةً إلى الدور المحوري للمحفظة الاستثمارية في تعزيز ربحية المصرف. ويعتمد المصرف على برنامج الصكوك الخاص به لجمع التمويل الآجل من خلال اكتتابات عامة وخاصة في أسواق الدين كما يعزز هذا البرنامج حضور المصرف بين أوساط المستثمرين في أسواق الدين الإقليمية والعالمية، ويساهم في تنويع مصادر تمويله بشكلٍ ملحوظ.

وضع مصرف الريان إطار عمل لخيارات التمويل المستدام، انسجاماً مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لحماية البيئة وزيادة الطلب على الحلول ذات الصلة بالمسؤولية البيئة والاجتماعية والحوكمة. وحصل إطار التمويل الجديد على تصنيف من فئة «قوي» من وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، باعتبارها طرفاً ثالثٍ مستقل. وبذلك، أصبح برنامج الصكوك جاهزاً لاستيعاب الإصدارات العامة والخاصة من الصكوك الأساسية و/أو الخضراء على حد سواء.

المؤسسات المالية

يتولى قسم المؤسسات المالية إدارة العلاقات المصرفية بالمراسلة في مصرف الريان، بما يضمن تواصل المصرف مع الشبكة العالمية من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ونجح القسم في بناء علاقات مثمرة مع أكثر من ٢٠٠ مؤسسة مالية حول العالم، بهدف دعم عملاء المصرف من الشركات والأفراد. كما يحرص فريق العمل على تلبية احتياجات عملاء المصرف من مختلف الدول وفي جميع الأوقات، وذلك من خلال توفير باقة متكاملة من الخدمات المصممة لتسهيل إدارة النقدية والمدفوعات على مستوى العالم، إلى جانب منتجات التمويل التجاري مثل خطابات الاعتماد والضمان والتحصيل المستندي. ويسعى الفريق بشكلٍ مستمر إلى تأمين التمويل من البنوك الأخرى من خلال عقد اتفاقيات ثنائيةٍ أو مشتركة للحصول على تسهيلات تمويل عن طريق المرابحة من خلال الأسواق الأساسية والثانوية، بما يضمن تعزيز الربحية وتنويع قاعدة الأصول.

الشركات التابعة والزميلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق والفروع

١- الشركات التابعة

بنك الريان المملكة المتحدة

بنك الريان بي أل سي هو شركة تابعة مملوكة بنسبة ٧٥٪ لمصرف الريان ش.م.ع.ق. مسجل وقائم في إنجلترة ووايلز بالمملكة المتحدة برأسمال يبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرليني. يعتبر البنك أعرق وأكبر بنك للأفراد يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة.

يقدم البنك، الذي تأسس عام ٢٠٠٤، استثمارات عقارية سكنية وتجارية وخدمات مصرفية مميزة للعملاء في المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ويقدم مجموعة تنافسية من حسابات التوفير الحائزة على الجوائز، وذلك بشكل رئيسي عبر منصة الصيرفة الرقمية التي يستخدمها حوالي ٤٠ ألفاً من عملاء المصرف.

على الرغم من التحديات على مستوى الاقتصاديات الكبرى، فقد حقق بنك الريان خلال عام ٢٠٢٢ أنجح سنة مالية في تاريخه، حيث أنهى العام بأرباح صافية تبلغ ١٦ مليون جنيه استرليني، ليكون بذلك المصرف الإسلامي الأعلى ربحاً في تاريخ المملكة المتحدة.

انسجاماً مع استراتيجيته، وعلى الرغم من النمو القوي في قطاع تمويل العقارات التجارية لدى البنك، فإن القيمة الدفترية الإجمالية لأصول التمويل التابعة للبنك حافظت على استقرارها نسبياً في عام ٢٠٢٢ (حيث بلغت ١,٨٩ مليار جنيه إسترليني) مقارنة بعام ٢٠٢١ (١,٨٧ مليار جنيه إسترليني).

يشكل بنك الريان المملكة المتحدة جزءاً رئيسياً من قطاع المصارف في المملكة المتحدة، ويحظى بشهرة واحترام كبيرين في أوساط أصحاب المصلحة. كما أن التوقعات تشير إلى أن عام ٢٠٢٣ سيكون إيجابياً للغاية بالنسبة للبنك، والذي سيفتتح في شهر مايو ٢٠٢٣ مقره الجديد في ٤ Stratford Place بالعاصمة لندن. وتبلغ مساحة المقر الجديد ٩,٨١٨ قدم مربع (٨١٨ متر مربع)، وسيحتضن مجلس إدارة البنك، والفريق التنفيذي، وأقسام الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المميزة، إلى جانب توفير فرع جديد لعملاء المصرفيّة المميزة. وسيواصل البنك خلال عام ٢٠٢٣ تحسين منصته للخدمات الرقمية من خلال سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى الارتقاء بتجربة العملاء وبالتالي نسبة الاحتفاظ بهم.

يمتاز البنك باستقرار الفريق التنفيذي ومجلس الإدارة اللذين يضمان مزيجاً مميزاً من الخبرة والكفاءة التقنية. ويلتزم كل من مجلس الإدارة والفريق التنفيذي باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان نمو بنك الريان بشكل مستدام على المدى الطويل، وتقديم أفضل الخدمات لعملائه مع الحرص على توفير بيئة داعمة للزملاء وتحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل لحاملي الأسهم لدينا.

شركة الريان للاستثمار

شركة الريان للاستثمار ذ.م.م. هي الذراع الاستثماري لمصرف الريان وهي قائمة في مركز قطر للمال يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار أمريكي وهي مملوكة بالكامل لمصرف الريان.

خلال العام ٢٠٢٢ وبناءً على نجاحها خلال السنوات السابقة، تمكنت شركة الريان للاستثمار من تعزيز علاقاتها مع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملياتها عملاً برؤية مصرف الريان المتمثلة في أن يكون البنك الاستثماري الإسلامي الرائد في المنطقة، الذي يقدم إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتلتزم شركة الريان للاستثمار بمواصلة تطوير منتجاتها لربط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي، وإنشاء منصة مصرفية استثمارية في دولة قطر والأسواق المجاورة، مع التركيز بشكل أكبر على إدارة الأصول والخدمات الاستشارية.

وشهدت أعمال الشركة في إدارة الأصول عاماً إضافياً من النمو الاستثنائي، من خلال مزيج من التفويضات الجديدة من مستثمرين جدد وتحقيق عوائد استثمارية تخطت المتوسطات بفارق كبير. وحصدت هذه الإنجازات إشادةً واسعة من النظراء في القطاع، وفازت الريان للاستثمار للسنة الرابعة على التوالي بجائزة «أفضل مدير أصول في دولة قطر للعام» وجائزة «أفضل مزود لخدمات إدارة صناديق الاستثمار المتداولة للعام» وذلك ضمن حفل توزيع جوائز مجلة جلوبال إنفيستور ٢٠٢٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حازت الشركة على جائزة «أفضل مدير صندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية» للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات. وتركز مجلة جلوبال إنفيستور الصادرة عن مؤسسة يوروموني على قطاع إدارة الأصول بشكل خاص.

مجموعة إدارة الأصول

أطلقت شركة الريان للاستثمار وحدة إدارة الأصول في منتصف عام ٢٠١٠، والتي حققت سجلاً استثمارياً بارزاً. ومع تزايد الطلب السنوي من المستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، باتت قدرات الريان للاستثمار، الرائدة في فئتها بين المستثمرين المحليين من الشركات، تتميز بشهرة واسعة وحضور أقوى.

يعتبر عملاؤنا أن العروض التي تقدمها الريان للاستثمار مميزة، إذ تشمل فريق بحث داخلي ذو خبرة واسعة، يقدم تقاريره لتعزيز أداء عملية الاستثمار الدقيقة والمضبوطة، مما يساعد على تحقيق اختيار مميز للأوراق المالية، ويؤدي إلى تحقيق عوائد استثمارية قوية باستمرار.

الأداء خلال عام ٢٠٢٢

شهدت أسهم دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقةً قوية في بداية عام ٢٠٢٢، ثم ساهمت الحرب الأوكرانية في دعمها أكثر من خلال ارتفاع أسعار صادرات المنطقة من السلع. كما حققت أربعة من أسواق الأوراق المالية في المنطقة أداءً مميزاً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام والذي وضعها بين أفضل عشرة أسواق في العالم، حيث شهدت مستويات شراء غير مسبوقة من قبل مستثمرين عالميين (ووصل صافي الشراء خلال عام ٢٠٢٢ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي).

ولكن، تبع الأداء الإيجابي اتجاه عكسي للأسواق بسبب تراجع نمو الاقتصاد الصيني متأثراً بعودة القيود المفروضة في ضوء أزمة كوفيد-١٩، مع تزايد المخاوف العالمية من التوقعات بحدوث ركود اقتصادي عالمي في عام ٢٠٢٣، فتراجعت سوق الأوراق المالية السعودية بنسبة تجاوزت ٩٪ في النصف الثاني من ٢٠٢٢.

ونجحت شركة الريان للاستثمار، رغم هذه التقلبات، بتأمين وكالات امتياز من عدد من العملاء الجدد من الشركات، لتصل قيمة الأصول المدارة لدى الشركة في نهاية العام إلى حوالي ٥,١ مليار ريال قطري.

واستقطبت خدمة أسواق الدين التي تقدمها الشركة اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين من الشركات؛ وفي ظل المخاوف التي تحيط بأدوات الدَين قصير الأمد المحلية، إلا أن هذه الخدمة مشابهة لخدمات أسواق الدين التقليدية وتقدم عوائد معززة بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، مع توفير السيولة اليومية بنسبة مخاطر تكاد تكون معدومة.

الصكوك العالمية

وصلت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في نهاية عام ٢٠٢١، وسادت توقعات بأن يكون التضخم مؤقتاً بالتزامن مع انخفاض عائدات الصكوك للغاية. ولكن انقلب المشهد بأكمله حينما اتخذت البنوك المركزية العالمية اتجاهاً معاكساً في سبيل مواجهة التضخم، فارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية من ٠٪ إلى ٤,٢٥٪ وتراجعت أسعار الصكوك/السندات. كما انخفضت المستويات المرجعية العالمية للصكوك بنسبة تراوحت بين ٧٪ و١٢٪ خلال ٢٠٢٢، مع تراجع مؤشرات السندات العالمية بين ١٦٪ إلى ١٩٪، في حين انخفض صافي رسوم محافظ الصكوك بالدولار الأمريكي التي تديرها الريان للاستثمار بين ١٪ إلى ٢٪ خلال العام. وتوقعت الريان للاستثمار افتراضياً عدم القدرة على استرداد القيمة في عام ٢٠٢٢، لتنجح في استقطاب وكالات تفويض عديدة، على عكس نظرائها في المنطقة.

وشهد عام ٢٠٢٢ تحقيق المزيد من النمو في خدمة تنفيذ الصكوك من الريان للاستثمار، مما أسهم في استقطاب مستثمرين جدد من الأفراد والمؤسسات. تحرص الريان للاستثمار على حفظ الصكوك التي يتم شراؤها للمستثمرين في عهدتها. ويقوم العديد من العملاء بالإشادة بجودة خدمة التنفيذ الشاملة التي تقدمها الريان للاستثمار، والتي تعتبر عنصراً جوهرياً في جذب المستثمرين الجدد.

الأسهم المدرجة

تركز الريان للاستثمار على الاستثمار في الأسهم المدرجة في منطقة الخليج العربي، وتمثل تفويضات الأسهم المنفصلة للمستثمرين من الشركات والمكاتب العائلية نسبةً كبيرة من إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة. وسجلت الريان للاستثمار رسوم أداء قياسية في عام ٢٠٢٢ رغم التقلبات الملحوظة في السوق.

الصناديق الاستثمارية

لدى الريان للاستثمار حالياً ثلاثة صناديق منظمة، أكبرها صندوق الريان قطر المتداول وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي.

- صندوق الريان قطر المتداول (مؤشر QATR) يتتبع أداء مؤشر الريان الإسلامي لبورصة قطر (مؤشر للأسهم القطرية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وهو مدرج في بورصة قطر ويعتبر من أكبر صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم، بأصول بلغت ٥٠٠ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢٢. وتجعل نسبة المصاريف الإجمالية التي تبلغ ٠,٥٠٪ فقط صندوق QATR من بين الصناديق الأقل تكلفة بين صناديق الاستثمار المتداولة في دولة واحدة عبر الأسواق الناشئة. ويدفع صندوق النقد المتداول أرباحاً نقدية سنوية في الربع الثاني من كل عام. وشهد عام ٢٠٢٢ ارتفاع متوسط أحجام التداول اليومية لصندوق الريان قطر المتداول، مما ساهم في استقطاب المزيد من المستثمرين من الشركات.
- لا يزال صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو صندوق الشركة الرائد ذو العائد المطلق الذي يستثمر في الأسهم والصكوك الإقليمية المدرجة، أحد أكبر الصناديق الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة، بأصول تبلغ حوالي ٣٣٠ مليون ريال قطري. وشهد عام ٢٠٢٢ تحقيق الصندوق ذو العائد المطلق إجمالي عائدات بنسبة ١١٪، تضمنت توزيع حصص الأرباح بنسبة ٣,٨٪. وفي سبيل المقارنة، تراجعت سوق المملكة العربية السعودية، التي تُعد أكبر سوق للأسهم في المنطقة، بنسبة تجاوزت ٧٪ خلال ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يتم دفع حصص الأرباح على أساس نصف سنوي (في يناير ويوليو) وفقاً لتقديرات مدير الصندوق. كما ساهم الأداء القوي للصندوق في زيادة الاكتتابات خلال عام ٢٠٢٢ من قبل المستثمرين الأفراد والشركات.

مجموعة الاستشارات المالية

شهد عام ٢٠٢٢ استمرار مرحلة التعافي من آثار أزمة كوفيد-١٩ وسعي عدد كبير من الشركات الخاصة للوصول إلى أسواق الدين من خلال إطلاق معاملات الإدراج أو عروض الطرح الثانوي أو الصكوك. وافتقرت بعض جوانب الاقتصاد للنمو السريع الذي شهدته باقي القطاعات خلال السنوات السابقة لإقامة بطولة العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر، غير أن الاقتصاد القطري شهد ارتفاع الطلب على الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تقدمها الشركات القطرية، مما يؤكد قوة الاقتصاد الوطني ومؤشراته الإيجابية الواعدة. وفي إطار تركيز الشركة على تلبية احتياجات عملائها القطريين بشكل رئيسي، شاركت الريان للاستثمار في عدد من المعاملات عام ٢٠٢٢، بما فيها تقديم الاستشارات المالية لبنك لشا (المعروف سابقاً باسم بنك قطر الأول) بشأن عرض الطرح الثانوي للبنك والذي شهد نجاحاً بارزاً. كما حققت الريان للاستثمار تقدماً كبيراً في العديد من المعاملات الأخرى التي تعمل على تنفيذها، ومن المتوقع استكمال تنفيذ هذه المعاملات الخاصة بالإدراج وعروض الطرح الثانوي وإصدار الصكوك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

سوف نتابع التركيز على خدمة عملائنا القطريين في معاملاتهم المحلية والخارجية ، بصفتنا مستشاريهم الموثوقين في مبادراتهم الاستراتيجية. ونتوقع أن يحافظ الاقتصاد القطري على قوته على المدى الطويل، مدفوعاً بمشاريع توسيع الغاز الطبيعي المسال والمبادرات السياحية التي تقودها الحكومة والفعاليات الرياضية وغيرها من المبادرات، ولذلك نتعهد لعملائنا بالمحافظة على نشاطنا الكبير في تقديم الدعم لهم وتلبية جميع احتياجاتهم في مجال الاستشارات المالية.

شركة شركاء الريان

شركة «شركاء الريان» هي شركة عقارية مملوكة بالكامل لمصرف الريان تأسست عام ٢٠١٠ للاستحواذ على حصة سوقية في قطاع العقارات القوي في قطر، واستكشاف إمكانية إنشاء شركات تمويل مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات.

تشمل الأنشطة الرئيسية لشركة «شركاء الريان» ما يلي:

- تقديم الاستشارات العقارية لكل من عملاء مصرف الريان والعملاء الخارجيين في كافة مراحل التطوير العقاري
- رصد إمكانيات الاستثمار في الشركات المستقلة ذات الصلة بمجال العقارات، التي يمكنها العمل مع مصرف الريان لتنفيذ مشاريع عقارية، بالإضافة إلى تطوير أعمال مربحة في قطر
- التعهد بخدمات إدارة المشاريع للمشاريع الممولة من قبل مصرف الريان والعملاء الخارجيين، من خلال توفير الدعم الفني وإدارة المشاريع لضمان اكتمالها في الوقت المناسب وضمن الميزانية مع الحفاظ على الجودة، وبالتالي حماية مصالح البنك وعملائه من التأخير والأضرار اللاحقة
- تقييم مشاريع التطوير العقاري الكبرى داخل قطر وخارجها
- إقامة مشاريع بتمويل مشترك في قطر مع شركات متعددة الجنسيات ومن الأمثلة على ذلك شركة (لينك) لخدمات المرافق وهو أول مشروع تمويل مشترك أنشأته الشركة بالتعاون بين شركة إيه بي إم للصناعات ومصرف الريان والخطوط الجوية القطرية وهو اليوم أحد أكبر شركات إدارة المرافق في دولة قطر
- أخذ زمام المبادرة في إطار شركة تمويل مشتركة، مع شركة الديار القطرية، لتطوير مشروع واجهة لوسيل البحرية «سيف لوسيل»، والذي تم بيعه لاحقًا بالكامل لشركة الديار القطرية مقابل نسبة أرباح عالية

الخليجي فرنسا

الخليجي فرنسا ش.م هي شركة مصرفية مستقلة يبلغ رأسمالها ١٠٤ مليون يورو انتقلت ملكيتها إلى مصرف الريان نتيجة لعملية الاندماج مع بنك الخليجي. تأسست الشركة بموجب قوانين وأنظمة جمهورية فرنسا، مقرها في باريس ولها فرعين في الإمارات العربية المتحدة. يقدم الخليجي فرنسا مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لعملائه، لا سيما الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، فضلاً عن خدمات الخزانة. كما يزاول البنك أنشطة التمويل المباشر وغير المباشر ضمن الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية.

كان العام ٢٠٢٢ عام تثبيت الاستقرار والانطلاقة الجديدة بالنسبة إلى الخليجي فرنسا، لا سيما عقب جائحة الكورونا والأثر الذي تركته على المجتمع والاقتصاد الأوسع لقرابة العامين على التوالي. وفي العام ٢٠٢٢ بدأ عهد جديد للخليجي فرنسا مع موافقة السلطات الفرنسية بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٢ على انتقال ملكية البنك رسمياً إلى مصرف الريان عقب عملية الاندماج مع بنك الخليجي وفي هذا السياق، ركّز البنك على العمل واستفاد من بعض الفرص وعقد عدداً من المعاملات في الأسواق الأساسية والثانوية من خلال المقر الرئيسي في باريس وأيضاً في فروعه بالإمارات مما ساهم في دعم ربحية البنك في سوق شهدت فيها أسعار فوائد العملات جميعها ارتفاعاً تدريجياً خلال العام.

وفي هذا السياق، أنهى الخليجي فرنسا العام ٢٠٢٢ بتسجيل صافي أرباح بقيمة ٩ مليون يورو وقد بلغت حقوق المساهمين ١٩٨,٤ مليون يورو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. كذلك، حافظ البنك على نسبة جيدة لكفاية رأس المال وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (CET1) ٣٦,٦٦٪ ومعدل الرافعة المالية عند ٢٢,٣١٪ بنهاية ٢٠٢٢.

في العام ٢٠٢٣ وعلى الرغم من ضبابية المشهد مع استمرار الحرب في أوكرانيا وارتفاع معدلات التضخم التي تضرب بقوة كافة الاقتصاديات الأوروبية وارتفاع أسعار الطاقة التي ستؤثر على الإنتائج الصناعي، فإن الخليجي فرنسا على ثقة بأن انضمامه لمجموعة مصرف الريان سيفتح أمامه فرصاً جديدة لخدمة عملائه الحاليين في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة كما يشكل ذلك فرصة له للاستجابة بكفاءة لعملاء المجموعة في قطر لتلبية احتياجاتهم المصرفية في الدولتين اللتين يتواجد فيهما.

نحن على ثقة من أن البنك سيضيف قيمة إلى مساهميه من خلال الحفاظ على وجود قوي وفعال في أسواقه ومن خلال تركيزه الدائم على زيادة رضا العملاء.

لمزيد من المعلومات حول بنك الخليجي فرنسا في باريس أو دولة الإمارات العربية المتحدة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
www.alkhaliji.fr أو www.alkhaliji.ae على التوالي.

٢- الشركات الزميلة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، الشركات الزميلة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
الشركة الوطنية للاستثمار العقاري والتنمية (سابقاً الشركة الوطنية للمجمعات السكنية)	سلطنة عمان	خدمات عقارية	٢٠٪
شركة سي سان المحدودة	قطر	استثمار وتجارة	٥٠٪
شركة كرناف للتمويل	المملكة العربية السعودية	تأجير	٤٨,٧٦٪
شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)	قطر	تأمين	١٥٪
شركة لينك لخدمات المرافق	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي.

٣- الكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الاستثمارية

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، الكيانات ذات الأغراض الخاصة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	١٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪
صكوك مصرف الريان المحدودة	جزر كايمان	٢٥٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	١٠٠٪
ايه كيه سي بي فاينانس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار دين	١٠٠٪
أيه كيه سي بي فالكون المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار دين	١٠٠٪
أيه كيه سي بي ماركتس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	مشتقات أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٠٠٪
لوسيل المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	أنشطة التمويلية والاستثمارية	١٠٠٪
أم آي أر فايننس أل أل سي	قطر	١٠٠٠ ريال قطري	إصدار صكوك	١٠٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي.

بالإضافة إلى ذلك، مصرف الريان هو مالك ومؤسس لعدد من الصناديق الاستثمارية ويدير هذه الصناديق من خلال شركته التابعة «الريان للاستثمار» المملوكة بالكامل للمصرف. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الصناديق الاستثمارية كانت على الشكل الآتي:

اسم الصندوق	بلد التأسيس	رأس المال المسجل	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١
صندوق الريان قطر المتداول	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي	قطر	١,٥ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي (أ) - تحت التصفية	قطر	٢,٥٥٥ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الذهب	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪

٤- الفـــروع

فروع الشركات	الموقـــع	بيانات الاتصال
حمد الكبير	مبنى ٧٨ منطقة ٠٥ شارع ١١٩	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٣٣
طريق سلوى	العزيزية – طريق سلوى	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٠٠ / ٤٤٢٥٣٢٠١
فرع الدائري الثالث	الهلال غرب طريق الدائري الثالث	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٤٣
فروع الأفراد		
فرع الهلال	مبنى الشرق بلازا طريق الدائري الرابع	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٤٤
فرع الشافي	الريان- شارع الشافي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٦٢
فرع سيتي سنتر	الدفنة شارع السفير	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٧١ / ٤٤٢٥٣١٧٧
فرع لوسيل مارينا	مبنى ٦ منطقة ٦٩ شارع ٣٢٥	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع رويال بلازا	مول رويال بلازا الطابق الأرضي - السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣١٤ / ٤٤٢٥٣٣١٣
فرع مول وزنان	معيذر السمالي- شارع معيذر	+٩٧٤ ٤٤٢٣٣٣٠٠
فرع الخور	مبنى ٩٧ منطقة ٧٤ شارع ٣٩٦	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٤٦٥
فرع الوكرة	الوكرة – شارع الوكرة العام	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٨٦
فرع دوحة فستيفال سيتي	الدوحة فيستفال سيتى- الطابق الارضي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٥٤
فرع مشيرب	جانب قصر الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني – شارع الكهرباء	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع السد	السد - شارع السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٣٥
فرع اللجنة الأولمبية	الخليج الغربي – شارع مجلس التعاون	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٧١
فرع أم لخبا	مبنى ٤٠٦ منطقة ٣١ شارع ٣٨٠	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠

هيئة
الرقابة الشرعية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تكوّنت هيئة الرقابة الشرعية من المشايخ الأفاضل التالية أسمائهم :	
فضيلة الشيخ : د. وليد بن هادي	(رئيس هيئة الرقابة الشرعية)
فضية الشيخ : د. محمد أحمين	(عضو هيئة الرقابة الشرعية)
فضيلة الشيخ : د. سلطان الهاشمي	(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

مدة تعيين الهيئة الحالية هي لثلاث سنوات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. سوف يقوم مجلس إدارة مصرف الريان بالتوصية للجمعية العامة بترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة الثلاث سنوات المقبلة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ في الاجتماع السنوي للجمعية العامة التي يتوجه إليها هذا التقرير السنوي.

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق.

كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي.

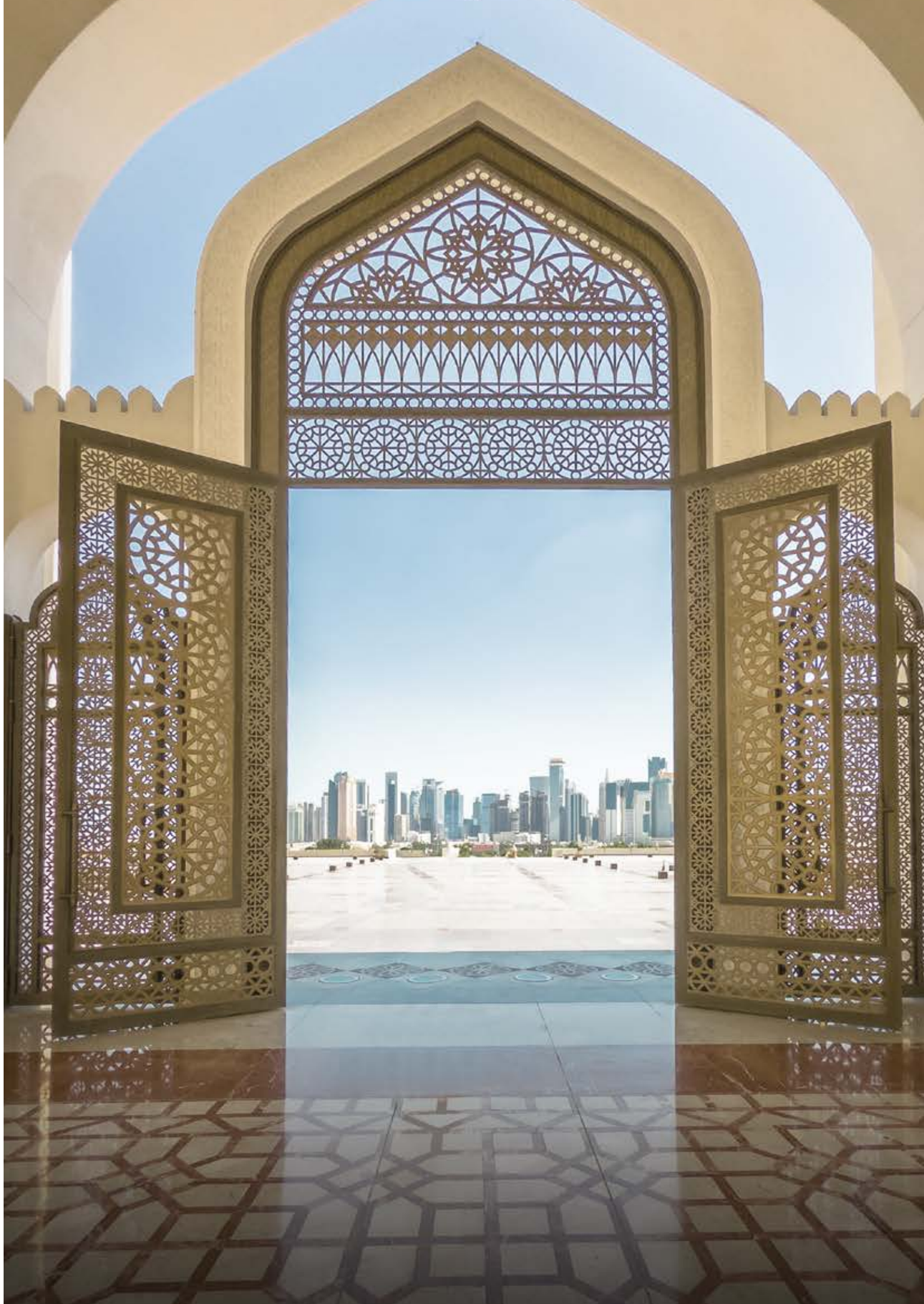

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

حول البيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عقود المصرف وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٢م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه

فضيلة الشيخ
الدكتور/وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/سلطان الهاشمي
عضو هيئة الرقابة الشرعية

البيانات المالية

المدققة لعام ٢٠٢٢